بالنصف الآخر. فقال عليه الصلاة والسلام: «بارك الله لك فيما أمسكت وفيما أنفقت» فصار بعد ذلك مال عبد الرحمن كالتراب لنمائه. وتصدق سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه بماله كله، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ماذا تركت لأهلك؟ قال: تركت لهم الله ورسوله». فلله در سلفنا الصالح، ما كان أسخاهم في الخير وما أكثر بذلهم في سبيل الله ، وجودهم بالأنفس والأموال للدفاع عن الدين والوطن. رضي الله تعالى عنهم وعنا بهم أجمعين. ثم أكد الحق تبارك وتعالى اعتبار ترك المن والأذى عند الإنفاق فقال: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ كلام طيب من المسئول للسائل عند سؤاله كأن يقول له: رزقك الله تعالى وقضى حاجتك، أو يعده بالإعطاء مع العزم على ذلك متى وجد ﴿ وَمَغْفِرَةٌ ﴾ له أي تجاوز عن إلحاحه وما قد يصدر منه عند الرد من الألفاظ الجافة كما هي عادة السؤال غالبًا إذا لم يظفروا بمقصودهم ﴿ خَيْرٌ ﴾ أي أحسن وأفضل عند الله تعالى ﴿ مِّن صَدَقَةٍ يتبعها أذى ﴾ للفقير كأن يمن عليه بالإحسان أو يعيره بالسؤال، ومن باب أولى شتمه وضربه كما يقع من بعض قساة القلوب ﴿ وَاللَّهُ غَنِيٌّ ﴾ أي غني عن إنفاق المنفقين وصدقات المتصدقين، قادر على سد حاجات الفقراء وألا يحوجهم إلى الأغنياء والتعرض لمنهم وأذاهم. وإنما قسم الخلق سبحانه إلى أغنياء وفقراء امتحانًا وابتلاء أو إرادة لحصول النفع للطرفين كما قال عز من قائل: ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً ﴾ (الفرقان: ٢٠) فكل من الغني والفقير فتنة وابتلاء لصاحبه. وعن الحسن رضي الله عنه : لو شاء لجعلكم أغنياء، ولكنه ابتلى بعضكم ببعض. وقال الشعبي: من لم ير نفسه إلى ثواب الصدقة أحوج من الفقير لصدقته، فقد أبطل صدقته وضرب بها وجهه . ﴿ حَلِيمٌ ﴾ لا يعجل بالعقوبة على من خالفه وآذى عباده الفقراء.

وفي هذا التذييل الحكيم وعيد للأغنياء المانين بصدقاتهم ووعد للفقراء المضطرين إلى السؤال. والله أعلم.

هذا ويستنتج مما سبق الأمور الآتية:

١- استحباب ضرب الأمثال لتوضيح المعاني وتفهيم المخاطبين، وقد كثر ذلك في الكتاب والسنة. قال تعالى في الذي ينفق ماله رياء وسمعة وهو غير موقن بالله تعالى واليوم الآخر: ﴿ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْدًا ﴾ (البقرة: ٢٦٤)، والصفوان الحجر الكبير، وصلدًا أملس لا شيء عليه. وفي الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾ (البقرة: ٢٦٥)، والجنة هي البستان، والربوة المكان المرتفع المستوى، والوابل المطر الغزير، والطل المطر الخفيف. وقال ﷺ في بيان حال المنفق والبخيل: «مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حرير من لدن ثديهما إلى تراقيهما، فأما المنفق فلا ينفق شيئًا إلا سبغت على جلده حتى تخفي بنانه وتعفو، وأما البخيل فلا يريد أن ينفق شيئًا إلا قلصت ولزقت كل حلقة مكانها حتى أخذت بترائبه، فهو يوسعها فلا تتسع.

٢- إن المال في يد الرجل الصالح يوصله إلى أعلى الدرجات، ويورثه النجاة والأمن يوم القيامة. وفي الحديث عنه ﷺ: «نعم المال الصالح للرجل الصالح». وعلى هذا فما ورد في ذم الدنيا وذم المال ليس على الإطلاق.

٣- جواز إسناد الفعل لسببه على سبيل المجاز، متى وجدت القرينة الدالة على المقصود، مثل: نفعني الطبيب، وشفاني الدواء، إلى غير ذلك.

٤- إن من الأعمال ما يوجب لصاحبه محبة الله تعالى ورضاه عنه رضاءً تامًا، لا سخط بعده. ولو فرض ووقع منه ذنب بعد ذلك يقع مصحوبًا بالمغفرة والعفو، ولهذا يقول ﷺ في حق سيدنا عثمان رضي الله عنه كما سبق «ما ضر عثمان ما عمل بعد اليوم» وهذا نظير قوله صلوات الله وسلامه عليه في أهل بدر: «اطلع الله على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم قد غفرت لكم»، وفي رواية: «فقد وجبت لكم الجنة» أي غفرت لكم ما مضى وما سيقع منكم من الذنوب على فرض حصولها منكم؛ لأنكم ظفرتم بمحبوبية الله تعالى، وأحرزتم رضاه الذي تتلاشى معه الذنوب وتضمحل فيه السيئات. وإلى هذا يشير قول العارف بالله سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه: اللهم اجعل سيئاتنا سيئات من أحببت، ولا تجعل حسناتنا حسنات من أبغضت، ولله در القائل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة

كما أن عين السخط تبدي المساويا

٥- إن من آداب المؤمن عند الإنفاق ترك المن والأذى على المنفق عليه لئلا ينقص بذلك أجره أو يضيع ثوابه بالكلية، على الخلاف في ذلك بين العلماء، قالوا: إلا الوالد على ولده؛ والشيخ على تلميذه، والسيد على عبده فلا بأس به. وفي الواقع أن ما يصدر من هؤلاء الثلاثة ليس منًّا حقيقيًا، وإنما هو من باب التنبيه والتذكير بالواجب والحث على الشكر ليس إلا. ومن ثم اغتفره الشارع. ومن آدابه أيضًا أن يعتقد أنه مجرد واسطة وسبب فقط في إيصال النفقة إلى يد الفقير، وأن يرعى منة الله

تعالى عليه حيث أغناه عن السؤال، ولم يحوجه إلى مد يده للغير. ومنها أن يعمل جهد طاقته على قبول صدقته، وأن يصبر على إلحاح السائل، وما عساه أن يصدر منه من الكلمات الشديدة القاسية. ومنها أن يستصغر صدقته مهما كانت كبيرة في الواقع، وأن ينتقي من ماله الأجود والأحسن؛ لأن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا، ومنها أن يختار لصدقته الأتقياء وأهل الفضل والدين، وأن يجعلها في الأقربين؛ لأنهم أولى بالمعروف كما ورد - وأما آداب الفقير المتعرض للسؤال فأهمها أن يكون توجه قلبه إلى الله تعالى وحده.

لسانه يشير نحو الخلق معلق وقلبه بالحق

فيعتقد أن قسمة الله تعالى لا تخطئه، إن لم تكن من هذا فمن غيره. ومنها ألا يسأل إلا عن حاجة وضرورة. ومنها أن يشكر المعطي ويدعو له بخير للسنة الواردة في ذلك. ومنها ألا يسأل من يعلم أنه يكتسب من الحرام، وليستحضر على كل حال أن في السؤال حطًا من مرتبته وخفضًا لمنزلته، وأن الرضا والصبر خير وأولى، ونسأل الله تعالى أن يكفينا بحلاله عن حرامه ويغنينا بفضله عمن سواه. إنه كريم رءوف رحيم.

***

كلمة في فواتح السُّوَر
وتفسير آية من سورة آل عمران

بعث إلينا شاب مسلم غيور من طلاب دبلوم قسم التجارة بمدرسة الأقباط الصناعية بالقللي خطابًا يقول فيه بعد ديباجته الرقيقة: أما بعد فأطلع فضيلتكم على ما هو آت:

إنني طالب بمدرسة قبطية بالقاهرة، وفي صبيحة يوم من أيام الأسبوع الماضي تقدم إليّ بعض تلاميذ مسيحيين ممن يحضرون وعظ بعض القساوسة وطلبوا مني أن أفسر لهم بعض آيات من القرآن الكريم، فذكرت لهم عدم كفايتي ومقدرتي على تفسيرها، ووعدتهم أن أوافيهم بالتفسير بعد الاستعانة والاستفهام من أمثال فضيلتكم ممن لهم دراية بتفسير آيات الذكر الحكيم. وبعد أن تركتهم جال فكري في الفضاء وتساءلت مع نفسي عمن أستعين به على أمري هذا. وأخيرًا، هداني المولى سبحانه وتعالى إلى فضيلتكم لما سمعته وعهدته فيكم من معرفة وتقوى وإيمان.. وهذه هي الآيات التي ألتمس من فضيلتكم التكرم عليَّ بشرحها.

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّا ﴾ (مريم: ١، ٢)، ﴿ الٓمٓ ﴾ (البقرة: ١)، ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا

مِنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (المائدة: ٦٨) صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ.

وبذلك يمكننا أن نقاوم هؤلاء الكافرين الذين يجادلون بغير حق، ويعتقدون اعتقادات فاسدة، وخرافات سيئة، مثل: حلول الإله في جسد المسيح وصلبه لأجل أن يغفر لهم خطيئتهم...إلخ. وتكون فضيلتكم قد خدمتم شباب الإسلام وبخاصة الشباب المسلم في هذه المدرسة التي أدعو الله تعالى أن يحفظ علينا ديننا حتى نتخرج فيها صحيحي العقيدة. وأرجو أن يكون الرد على صفحات مجلة «الإسلام» الغراء إذا سمحت فضيلتكم بذلك. وتفضل بقبول فائق احترامي وعاطر تحياتي . الإمضاء.

ونحن نرى من الواجب علينا قبل أن نتكلم على مضمون هذا الخطاب - نزولاً على رغبة صاحبه - أن نبدي مزيد أسفنا وشديد امتعاضنا من هذا التساهل الكبير الذي تورط فيه أولياء الأمور الآن، حيث رموا بأفلاذ أكبادهم في تلك المدارس القبطية، ونبذوهم في أحضان أولئك الذين لا يدينون بديننا ولا يحفلون بتقاليدنا وتعاليمنا، وحيث رضوا باختلاطهم مع غيرهم من أبناء الأديان الأخرى الذين يخوضون بهم غمار المباحثات الدينية، والمناقشات الإلحادية قبل نمو عقولهم ونضج أفكارهم، فربما التوت عليهم السبل، وتوارى عنهم وجه الحق، فيتسرب الشك إلى عقولهم، والزيغ إلى عقائدهم، والفساد إلى أخلاقهم، فيخسرون الدنيا والآخرة، وذلك هو الخسران المبين. وإن الله تبارك وتعالى يقول في محكم كتابه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ (التحريم:٦). فما بالهم قد غضوا

الطرف عن هذه الآية الكريمة، وزجوا بأولادهم في تلك النيران المتأججة، والمهاوي السحيقة التي تجتاح العقول والأفكار، وتدمر العقائد تدميراً. ونصيحتنا إلى هذا الشاب المخلص، والمسلم الغيور ألا يضيع وقته ولا يشغل باله بالجدل مع أولئك الضالين المضلين الذين يجادلون في الحق بعد ما تبين، وأن يحصر همته وفكره في الاشتغال بما هو بصدده من تلقي العلوم النافعة، وتغذية عقله بمطالعة الكتب والمجلات الدينية التي تنمي فيه محبة الدين، وتعطيه فكرة صحيحة عن عقائده وتعاليمه وآدابه.

والآن نجيبه عما سأل والله تعالى ولي الهداية والتوفيق.

١- ﴿الٓمٓ﴾، ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّا﴾. حبذا لو كان أولئك التلاميذ المسيحيون قد طلبوا ما طلبوه من تفسير هذه الآيات القرآنية الكريمة لأجل التبصرة والاسترشاد، حتى إذا ظهر لهم الحق اتبعوه وحالفوه، وإذا تبين لهم الباطل اجتنبوه وخالفوه، فمازال المشفقون على أنفسهم، الحريصون على هدايتهم، الخائفون من عذاب ربهم يسألون أهل الذكر عما لا يعرفون من أمر دينهم، ويطلبون إليهم إزالة ما يساورهم من الشكوك أو يختلج في صدورهم من الشبه.

ولكن الذي تدل عليه الوقائع، ويستنبط من قرائن الأحوال، أن أمثال هؤلاء لا يطلبون هذا الطلب من مثل صاحبنا إلا ليحرجوه ويعنتوه ويشككوه في عقيدته الدينية، ويلقوا في روعه مرة أن القرآن الكريم مشتمل على الحشو والكلمات الساذجة التي لا معنى لها ولا فائدة فيها، ومرة أخرى أنه شاهد بحقيقة دينهم وصحة ملتهم، فلا معنى لذمهم والاعتراض عليهم بعد ذلك، فهم لا يبحثون عن الحقيقة، وإن يروا سبيل

الرشد لا يتخذوه سبيلاً، بل هم سادرون في غوايتهم، مصرون على التمسك بما هم عليه حقًّا أو باطلاً.

ومن البلية وعظ من لا يرعوي عن غيه وخطاب من لا يفهم

ولكنا بالرغم من هذا كله ندلي بالكلمة الآتية، ولعلنا لا نعدم لها منهم منصفًا ونصيراً، زعم بعض الملاحدة المأفونين قديمًا وحديثًا، أن في القرآن الكريم كلمات جوفاء خالية من المعنى لا فائدة فيها ولا حكمة في وجودها، هي فواتح السور الكريمة نحو ﴿ الٓمٓ ﴾، ﴿ الٓمٓصٓ ﴾، ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴾ إلخ إلخ.. ومن له أدنى مسكة من العقل، وأقل حظ من النظر لا يرتاب في بطلان هذا الزعم الذي إن دل على شيء فإنما يدل على حماقة قائليه وسخافة عقولهم، فإن الفواتح المذكورة لو كانت بهذه المثابة كما يزعمون لكان العرب - وهم الفصحاء اللد أهل اللسان، وأمراء البيان، أوسع من أقلت الغبراء وأظلت الخضراء معرفة بأساليب الكلام وفنون النثر والنظم - أولى بمعرفة ذلك والوقوف عليه من سواهم. ولقد سمعوا القرآن وتأملوه سورة سورة، وآية آية، ووقفوا على فواتح سوره وخواتمها، ومبادئ آيه ومقاطعها، ومجاري ألفاظه ومواقعها، كما وقفوا على مضارب أمثاله، ومساق أخباره، وصور عظاته وتنبيهاته، وغير ذلك من مشتملاته ومحتوياته، فما وجدوا في جميع ذلك شيئًا ينكر أو عيبًا يذكر بعد طول التفحص والتنقيب وكثرة التفتيش والتقليب. وبعد أن دعاهم النبي ﷺ إلى معارضته، وتحداهم به المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة، وهو يستحث قوتهم، ويستثير نخوتهم، ويقرعهم ويوبخهم ويسفه أحلامهم، ويعيب معبوداتهم، حتى اعترفوا بالعجز والقصور وآثروا أن يتعرضوا لمواقع السيوف، وموارد الحتوف، دون الوقوف أمام هذا

الفرقان، والمجازفة بدعوى الإتيان بما يوازيه أو يدانيه من ضروب البيان. كيف وقد وصفوه على فرط العداوة له بقولهم: إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أسفله لمغدق، وإن أعلاه لمثمر، وما هذا بقول بشر. ولقد شهد عقلاء الأوروبيين وحكماؤهم لهذا الكتاب العزيز بما لا يقل عن شهادة العرب له، فالطعن فيه بعد هذا كله مما لا يلتفت إليه ولا يصح التعويل عليه.

على أنه إن جاز لأحد أن يطعن في القرآن المجيد ويصفه بالتناقض أو الاحتواء على أشياء لا معنى لها فليكن من غير أهل العقائد الضالة المبنية على الجمع بين المتناقضات، والقائلة بوحدة المتعددات، والمحشوة بأفضح القبائح وأقبح الفضائح، ولهذ أخذ العقلاء والمفكرون منهم يتزحزحون عن هذه المعتقدات ويدخلون في دين الله أفواجًا.

وهذه نبذة يسيرة مما ذكره العلماء في شأن تلك الفواتح الكريمة وما أريد منها، فقد قيل: إنها أسماء للسور المصدرة بها، وهو قول الأكثرين، وإليه ذهب الخليل وسيبويه قالوا: سميت السور بها إيذانًا بأنها كلمات عربية معروفة التركيب من مسميات هذه الألفاظ فيكون فيه إيماء إلى الإعجاز والتحدي على سبيل الإيقاظ، فلولا أنه وحي من الله عز وجل لما عجزوا عن معارضته. قال القفال: وقد سمت العرب بهذه الحروف أشياء، فسموا بلام والد حارثة بن لام الطائي وقالوا للنحاس: صاد، وللنقد: عين، وللسحاب غين، وسموا الحوت نونًا، والمسمى: هو المجموع (أعني السورة وفاتحتها) لا هذه الفاتحة فقط حتى يلزم اتحاد الاسم والمسمى، غاية الأمر دخول الاسم في المسمى ولا محذور في ذلك. وقيل: إنها أسماء للقرآن وهو قول السدي وقتادة وغيرهما، وقال المبرد: وإليه جنح أهل التحقيق إنها مسرودة على هذا

النمط لتكون إيقاظًا لمن تحداهم القرآن، وتنبيهًا لهم على أنه مؤلف ومنتظم من عين ما ينظمون منه كلامهم من هذه الحروف التي هم قادرون عليها، فلولا أنه خارج عن طوق البشر، نازل من عند خالق القوى والقدر، لما تضاءلت قوتهم ولا عجزت قدرتهم- وهم فرسان حلبة الحوار وأمراء الكلام في نادي الفخار- دون الإتيان بما يدانيه فضلاً عن المعارضة بما يساويه. أو ليكون مطلع ما يتلى عليهم من هذا الكتاب العزيز مستقلاً بنوع من الغرابة وأنموذجًا لما في الباقي من فنون الإعجاز، فإن النطق بالحروف نفسها، وإن كان على طرف الثمام «أي سهل التناول» يتناوله الخواص والعوام، لكن التلفظ بأسمائها إنما يتأتي ممن درس وخط، وأما ما لم يحم حول ذلك قط فأعز من بيض الأنوق وأبعد من مناط العيوق، لاسيما إذا كان على نمط عجيب وأسلوب غريب، يحار في فهمه أرباب العقول وتندهش منه ألباب الفحول. وقيل: إن الكفار لما تواصوا بالإعراض عن الإيمان، وصمموا على عدم الإصغاء إلى القرآن، أراد الله تعالى لما أحب من صلاحهم ونفعهم أن يورد عليهم ما لا يعرفونه ليكون ذلك سببًا لإسكاتهم واستماعهم لما يرد عليهم من القرآن فأنزل الله تعالى هذه الحروف ليقولوا إذا سمعوها كالمتعجبين: اسمعوا إلى ما يجيء به «محمد عليه الصلاة والسلام» فإذا أصغوا فاجأتهم بلاغة القرآن فكان ذلك سببًا لاستماعهم وطريقًا إلى انتفاعهم.

واختار الحافظ السيوطي وجماعة أنها من المتشابه جريًا على مذهب السلف القائلين باختصاص الله تعالى بعلم المقصود منها. كما روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: لله تعالى في كل كتاب سر، وسره في القرآن أوائل السور. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: عجزت العلماء عن إدراكها. وسئل

عنه الشعبي رضي الله عنه فقال: سر الله عز وجل فلا تطلبوه. ولا بعد في ذلك كما لا بعد في أن يكلفنا الله تعالى بما لا نفهم سره، ولا نعرف وجه الحكمة فيه كرمي الجمرات في الحج.

بل الطاعة في هذا النوع أدل على كمال الانقياد ونهاية التسليم الذي هو روح العبادة والمقصود الأصلي منها، فبان أن دعوى الحشوية في فواتح السور الكريمة دعوى من يرمي القول جزافًا، أو يلقيه على عواهنه، وهي على هذيان مدعيها، وفساد جوهر عقله أدل منها على شيء آخر. وأي عقل إنساني صحيح يستطيع أن يجحد إعجاز القرآن الكريم وما له من الفضل الظاهر والأثر الخارق في اللغة والعلم والأخلاق والآداب الشخصية والاجتماعية، وهو الذي قوَّم طباع العرب النافرة، وهذَّب ملكاتهم المنحرفة، ونقلهم من حياة البداوة والجفاء إلى حياة الحضارة والمدنية الصحيحة الراقية. ولقد أجمع العقلاء من المسلمين وغير المسلمين على أن الله تعالى قد برأ هذا الكتاب العزيز من كل ما لا تسيغه العقول السليمة، أو تمجه الطباع المستقيمة. وما أحسن قول من قال:

عاب الكلام أناس لا خلاق لهم ... وما عليه إذا عابوه من ضرر

ما ضر شمس الضحى في الأفق طالعة ... ألا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

﴿ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴾ (الكهف: ١٧).

٢- قال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (المائدة: ٦٨).

لا نركب شططًا ولا نذهب بعيداً إذا ما قلنا: إن المقصود من إيراد هؤلاء المعاندين لهذه الآية الكريمة، وطلبهم تفسيرها من صاحب الخطاب الآنف الذكر ليس إلا مخادعته، والتشويش على فكره بإيهامه أن القرآن الكريم الذي يدين به ويذعن له، ها هو شاهد بصحة ملتهم وصدق وجهتهم حيث طالبهم بإقامة الإنجيل والعمل بما فيه من التنزيل.

وقبل أن نوقفهم على المعنى الحقيقي للآية الكريمة الذي غفلو أو تغافلوا عنه نذكرهم بأنهم قد حفظوا شيئًا وغابت عنهم أشياء، فإن مقتضى احتجاجهم بهذه الآية - وهي إحدى آيات الكتاب العزيز- أنهم مقتنعون بصحة هذا الكتاب، راضون بحكمه، مسلمون لقضائه. فهل هم كذلك؟ إذًا يجب عليهم أن يصدقوا هذا الكتاب في قوله: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ (٧٢) لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣) أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٧٤) مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ انْظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ انْظُرْ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ (المائدة: ٧٢-٧٥) ، وفي قوله: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي

إِنِي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ (الأعراف: ١٥٨)، وفي قوله: ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (١٥٦) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (الأعراف: ١٥٦، ١٥٧).

إلى غير ذلك من الآيات العديدة الفاضحة لهم، الناعية عليهم سوء فعلهم وقبيح اعتقادهم وشديد انحرافهم عن الدين القويم والصراط المستقيم، والحاثة لهم على الإيمان بالقرآن الكريم وبالنبي ﷺ الذي جاءهم بالحنيفية السمحة، فأحل لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث ووضع عنهم الآصار والأغلال التي كانت عليهم.

على أنه لا متمسك لهم في هذه الآية التي تشبثوا بها هاهنا، بل هي في الواقع حجة عليهم؛ لأنها تقريع لهم وتحقير لشأنهم، وفيها دعوتهم إلى الإيمان بمحمد ﷺ والنور الذي أنزل معه، ووصفهم بمزيد الكفر والطغيان، وها هو مجمل ما قيل فيها باختصار:

﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ ﴾ هذا أمر من الله سبحانه وتعالى لسيدنا ومولانا محمد ﷺ رسول الثقلين وسيد الكونين المبعوث إلى الناس كافة

بشيراً ونذيراً، الذي لا يسمع به يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن به إلا كان في النار، أن يخاطب الفريقين اليهود والنصارى وهم المقصودون بأهل الكتاب هنا بناء على أن المراد بالكتاب الجنس الشامل للتوراة والإنجيل كما يفيده ما بعده، وإنما ذكروا بهذا العنوان تأكيداً لذمهم والتشنيع عليهم، فإن أهلية الكتاب توجب إيمانهم به وإقامتهم له وعملهم بما فيه من غير زيادة ولا نقصان، ولا تغيير ولا تبديل، فلا جرم كان كفرهم به وإهمالهم له، وعدم إقامتهم إياه أقبح من كل قبيح، وأشنع من كل شنيع ﴿ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ ﴾ أي: لستم على حق ودين يعتد به ويصح أن يسمى شيئًا عند الله تعالى، وفي نظر العقلاء لكونه ظاهر الفساد واضح البطلان، وإن كان في نظرهم معتداً به ويسمى دينًا. وفي هذا التعبير غاية التحقير ونهاية التصغير ﴿ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ ﴾ أي تعملوا بمقتضاهما وتحافظوا على ما فيهما من نعوت النبي ﷺ ودلائل رسالته وشواهد نبوته. وهذه هي الإقامة الحقيقية المقصودة هنا لا العمل بما نسخ من أحكامهما ببعثة النبي ﷺ ومجيء الشريعة الإسلامية ونزول القرآن الذي يقول: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (آل عمران: ٨٥)، فهذا ليس من إقامتهما في شيء، بل هو تعطيل لهما ورد لشهادتهما وخروج عن حدودهما. وذلك لأنهما لما شهدا برسالة محمد ﷺ وصحة شريعته التي نسخت هذه الأحكام، ودلت على انتهاء وقت العمل بها فقد شهدا قطعًا بنسخ الأحكام المذكورة ودلا على أنها ليست من أحكامهما المرعية، وأن ما قرره هذا النبي الكريم هو الذي يجب التعويل عليه والاستناد إليه، كما يفصح عنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ فإنه معطوف على التوراة والإنجيل،

أي لستم على شيء معتد به حتى تقيموا التوراة والإنجيل وتقيموا ما أنزل إليكم من ربكم من القرآن المجيد بأن تؤمنوا به، وتعملوا بمقتضاه وتمتثلوا أوامره ونواهيه وسائر أحكامه وحدوده. وحكمة الجمع بين إقامة الثلاث الإشارة إلى أنه لا تنافي فيها ولا تعارض بين أحكامها الصحيحة فإنها كلها حق من عند الله تعالى، والحق لا اختلاف فيه ولا يعارض بعضه بعضًا ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا ﴾ (النساء: ٨٢).

فالكتب الإلهية والشرائع السماوية كلها في الواقع متحدة متعاضدة متفقة على شيء واحد وهو مراعاة مصلحة العباد وتوفير سعادتهم الروحية والبدنية. وكل شريعة منها هي أصلح ما يكون لأهل الزمن الذي نزلت فيه، وإن كان بعضها مؤقتًا محدوداً وهما التوراة والإنجيل، والبعض غير مؤقت، بل هو باق إلى يوم القيامة كالقرآن الكريم. ولولا ما تورط فيه أهل الكتابين السابقين من التعصب والجمود وتحريف الكلم عن مواضعه، ولبس الحق بالباطل، ولولا ما دعاهم إليه الحسد والكبر وحب العاجلة من إنكار نبوة محمد ﷺ ورسالته إليهم وكتمان نعوته التي وجدوها مكتوبة عندهم في التوراة والإنجيل، لولا ذلك كله لكان لهم حال غير هذا الحال، ولكانوا معنا يداً واحدة وأمة واحدة متفقة على الهدى والخير، ولكن هكذا سبق القضاء وجعل الله تعالى في عباده سعداء وأشقياء ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ (الزمر: ٦٠).

وأما الحكمة في عدم التصريح باسم القرآن وإيراده بعنوان الإنزال إليهم فهي التنصيص على أنهم مأمورون بإقامته والإيمان به داخلون تحت

أحكامه وحدوده، لا كما يزعمون من اختصاصه بالعرب. كما أن الحكمة في تقديم إقامة الكتابين على إقامته، مع أنها المقصودة بالذات إنما هي رعاية حق الشهادة واستنزالهم عن رتبة الشقاق والعناد الذي أشربته قلوبهم. وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن جماعة من اليهود قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألست تقر أن التوراة حق من عند الله تعالى؟ فقال صلى الله عليه وسلم: بلى، فقالوا: فإنا مؤمنون بها ولا نؤمن بغيرها، فنزلت».

ثم بين تعالى ما هو دأبهم وسليقتهم من الإفراط في التعصب والإنكار والغلو في المكابرة والعناد، مؤكداً ذلك بالقسم، معلنًا أن التبليغ لا يجديهم نفعًا ولا يزيدهم إلا طغيانًا وكفراً لخبث ضمائرهم وقبح سرائرهم فقال: ﴿ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيراً مِّنْهُم ﴾ وهم الأحبار والرهبان الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، ويصدون عن سبيل الله تعالى. وأما القليل منهم كعبد الله بن سلام والنجاشي فقد ازدادوا هدى ونوراً وكسبوا بإيمانهم خيراً كثيراً ﴿ مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ وهو القرآن الكريم. وهذا من أعجب العجب حيث يصبح ما هو سبب للهداية والنور سببًا للطغيان والكفر:

عجبًا للكفار زادوا ضلالاً

بالذي فيه للعقول اهتداء

وإنما نسب الإنزال هنا إليه صلى الله عليه وسلم حيث قيل: ﴿ مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ مع إضافته فيما مر إليهم بقوله: ﴿ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُم ﴾ للدلالة على انسلاخهم عن تلك النسبة وعدم محافظتهم على شرفها مع ما قرنت به من التلطف والرفق الزائد حيث ذكر اسم الرب تعالى، وأضيف إلى ضميرهم فقيل: ﴿ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ وهكذا كل يعمل على شاكلته، وكل إناء بالذي فيه ينضح.

﴿ فَلا تَأْسَ ﴾ يا محمد صلوات الله وسلامه عليك، أي لا تتأسف ولا تحزن، ولا تذهب نفسك حسرات ﴿ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ أي على هؤلاء القوم العريقين في المكابرة والجحود، الراسخين في الطغيان والكفر، وهذا هو السر في وضع المظهر موضع المضمر.

والمقصود من هذه الجملة الكريمة إخلاء عاتقه الشريف ﷺ من التبعة وبيان أنه بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وأمحض النصح لهؤلاء الذين لم يقبلوا نصيحته ولم يلبوا دعوته. والتسجيل عليهم بالتمادي على الضلال، والتصلب في الكفر الذي لا تتخطاهم تبعته ولا يحيق بغيرهم غائلته ولا يظلم ربك أحداً. ﴿ رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ (آل عمران: ٨).

***

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ * وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾

صدق الله العظيم

[من سورة الأعراف ١٧١ - ١٧٤]

خلق الله تعالى الأرواح صافية نقية، مفطورة على حب الحق والخير، مجبولة على الاعتراف بوجود خالقها الحكيم، وصفاته الذاتية، تعرف صانعها وتقر بربوبيته، وتؤمن بعظمته وسلطانه، تحبه وتحب ما يحبه من العلم والنور والطاعة والخير، وتكره ما يكرهه من الجهل والظلم والكفر والفسوق والعصيان. هذا هو حالها الأصلي ووصفها الذاتي، لم يلقنه لها مَلقن، ولم تكتسبه بإرشاد ولا تعليم. ولقد بقي لها هذا الحال لم يطرأ عليه تغيير ولا تبديل، وبقيت هكذا لطيفة نورانية، عالمة دراكة، خاضعة لربها، قريبة منه مشاهدة لجلاله وجماله، ترى الحق حقًّا فتحن إليه وتميل إلى اتباعه، وترى الباطل باطلاً فتجتنبه، وتجتهد في الهرب منه، مدة وجودها في موطنها بعيدة عن الاتصال بعالم الأشباح. وقد علم

سبحانه أنها عندما تنتقل من موطنها الأصلي وتفارق عالمها الحقيقي - العالم النوراني اللطيف - إلى هذا العالم الثاني، عالم الأشباح الأرضية والأبدان الكثيفة الظلمانية، ستتبدل - إلا من عصم الله تعالى وسبقت لهم منه الحسنى بمزيد الاختصاص - حالاً بعد حال، لما يتسلط عليها من الشهوات البهيمية والخواطر النفسانية، والوساوس الشيطانية، فتبعد بعد قربها، وتجهل بعد علمها، وتنكر ما كانت تعرفه من الحق والخير، كما قال صاحب المباحث الأصلية:

ولم تزل كل نفوس الأحيا ... علامة دراكة للأشيا

وإنما تعوقها الأبدان ... والأنفس النزغ والشيطان

لذلك اقتضت مشيئته تعالى الربانية، وحكمته العلية، أن يأخذ عليها- قبل توغلها في الاتصال بهذا العالم الثاني الجديد، عالم الحظوظ والشهوات - العهود والمواثيق بالإقرار بألوهيته والاعتراف بربوبيته، ويشهدهم على أنفسهم بذلك، وهو خير الشاهدين، إلزامًا لهم وقطعًا لمعاذيرهم لئلا يقولوا يوم القيامة: إنا كنا غافلين، أو يقولوا: إنما أشرك آباؤنا من قبل، وكنا ذرية من بعدهم، وهذا هو المشار إليه بقوله عز من قائل: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ ﴾ الآية، أي واذكر يا محمد لكل من هم أهل للخطاب والتذكير، فيشمل اليهود الموجودين في زمنه ﷺ وغيرهم من المكلفين، أي اذكر لهم وقت أن أخذ ﴿ رَبُّكَ ﴾ الحكيم المعروف بسعة القدرة والعلم، الموصوف بصفات الجلال والكمال ﴿ مِن بَنِي آدَمَ ﴾ أي من آدم عليه الصلاة والسلام وبنيه، فهو على حد قوله تعالى: ﴿ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ (غافر: ٤٦) أي فرعون وآله،

وقوله ﷺ : «أنا سيد ولد آدم» أي سيد آدم وولده، وتقول: جاءني آل فلان، تريد جاءني فلان وآله . ﴿ مِن ظُهُورِهِمْ ﴾ بدل من بني آدم بدل بعض من كل، أي أخذ ربك من ظهر آدم عليه الصلاة والسلام، وظهور بنيه ﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ بأن أخرج أولاً ذرية آدم من ظهره، ثم أخرج من ظهور هذه الذرية ذريتهم أيضًا، وهكذا نسلاً بعد نسل إلى آخر حلقات السلسلة البشرية بحسب الترتيب والتدريج الذي سيكونون عليه فيما بعد. والتصريح باسم الذرية في هذا الموضع دليل على أن المأخوذ عليه العهد ليس هو مجرد الأرواح بل الأرواح في صور وأشكال أنشأها الله تعالى كما شاء على مقتضى حكمته. وروي أنهم كانوا كهيئة الذر - والذر صغار النمل- وأن استخراجهم المذكور وأخذ العهد عليهم كان في يوم عرفة بمكة المشرفة، وقيل: كان ذلك في الجنة، وقيل: غير ذلك، والله أعلم بحقيقة الأمر. أخرجهم سبحانه وتعالى من الظهور والأصلاب وهم لم يزالوا على ما هم عليه من المعرفة والإدراك لم يطرأ عليهم شيء من الضلالات والجهالات ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ أي: أنطقهم الله وقررهم بربوبيته تعالى، وأشهد كلاً منهم على نفسه بذلك. وليس بلازم أن يكون الله تعالى في ذلك الحين قد نصب لهم دلائل وآيات بها استدلوا على ربوبيته وتوصلوا إلى معرفته، لما علمته من التمهيد السابق من أن هذه المعرفة كانت فطرية فيهم وضرورية عندهم لا يحتاجون فيها إلى نصب أدلة وإقامة براهين؛ إذ المحتاج إلى ذلك إنما هو البعيد المحجوب بشهواته وظلماته. قال في لطائف المنن: واعلم أن الأدلة إنما تنصب لمن يطلب الحق لا لمن يشهده؛ لأن الشاهد غني بوضوح الشهود عن أن يحتاج

إلى دليل، وإذا كان من الكائنات ما هو غني بوضوحه عن إقامة دليل، فالمكون أولى بغناه عن الدليل منها. وفي الحكم «متى غبت حتى تحتاج إلى دليل يدل عليك، ومتى بعدت حتى تكون الآثار هي التي توصل إليك». وعن سيدي أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه : «إنا لننظر إلى الله تعالى ببصر الإيمان والإيقان فأغنانا ذلك عن الدليل والبرهان». ولله در من يقول:

عجبت لمن يبغي عليك شهادة وأنت الذي أشهدته كل مشهد

فلا جهالة ثم ولا حجاب، ولا حاجة إلى نصب أدلة وبراهين، قال الحق سبحانه وتعالى في تقريرهم وإشهادهم على أنفسهم ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ألست بصانعكم ومعبودكم ومربيكم بنعمي العديدة التي من أجلها نعمة المعرفة والإيمان ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ أنت ربنا ومالك أمرنا ﴿ شَهِدْنَا ﴾ أقررنا بذلك واعترفنا به فلا رب غيرك ولا معبود سواك، ولا شريك لك في الألوهية، ولا معين لك ولا وزير ﴿ أَن تَقُولُوا ﴾ أي وإنما فعل الله تعالى معكم ذلك بأن أخذكم من ظهور آبائكم وأشهدكم على أنفسكم بربوبيته، لئلا تقولوا ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ بينما ينكشف الغطاء وتظهر حقائق الأمور ﴿ وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾ (الكهف: ٥٣)، فقوله عز وجل: ﴿ أَن تَقُولُوا ﴾ على تقدير لا النافية، ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ (لقمان: ١٠)، أي لئلا تميد بكم، وقوله أيضًا: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾ (النساء: ١٧٦) أي لئلا تضلوا. ويجوز أن يكون التقدير فعل معكم ذلك كراهة أن تقولوا يوم القيامة ﴿ إِنَّا كُنَّا ﴾ في الحياة الدنيا ﴿ عَنْ هَٰذَا ﴾ التوحيد ومعرفة الصانع

جل وعلا وما يجب له من الخضوع لأحكامه وامتثال أوامره ونواهيه ﴿ غَافِلِينَ ﴾ غير عالمين به، وذلك لأنه بعد الأخذ والإشهاد السابقين، وبعد التذكير بهما على لسان الرسل عليهم الصلاة والسلام في عالم الشهادة عند التكليف لا يمكن دعوى الغفلة وعدم العلم بحال، فهذه إذن دعوى غير ناهضة، ومعذرة غير مقبولة، خصوصًا بعد أن أزاح الله تعالى عللهم بإرشاد الرسل وإنزال الكتب، ومكنهم من النظر والاستدلال وجعل لهم السمع والأبصار والأفئدة، وكذلك معذرتهم التالية وهي المفادة بقوله: ﴿ أَوْ تَقُولُوا ﴾ يوم القيامة تلمسًا للأعذار وتخلصًا من عذاب النار ﴿ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ ﴾ أي أن آباءهم الذين سلفوا من قبلهم وسبقوهم في الوجود هم الذين اخترعوا الشرك، ومهدوا سبله، وغرسوا مبادئه، ومكنوا أصوله ﴿ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّن بَعْدِهِمْ ﴾ فاقتدينا بهؤلاء الآباء المشركين ونشأنا على ما كانوا عودونا إياه ونفثوه في نفوسنا من مبادئ الشرك والضلال، ولم نستطع التحول عنه؛ لأن ما لنا من الثقة فيهم وحسن الظن بهم وحمل تصرفاتهم كلها على السداد والخير، حال بيننا وبين النظر في عقائدهم والتفكير في أديانهم، وجعلنا نتلقى كل ما يوحون به إلينا بالقبول والتسليم. هكذا يقولون، وبذلك يعتذرون، وما أسخفه من قول وأوهاه من عذر لا ينفع ولا يفيد ﴿ أَفَتُهْلِكُنَا ﴾ أفتغضب علينا وتعذبنا وتجعلنا من الهالكين وأنت الحكم العدل المنزه عن العبث والظلم ﴿ بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ ﴾ أي بما جره علينا أولئك الآباء الذين مكنوا للباطل وأسسوا دولته ووطدوا دعائمه. والمعنى أنه جل شأنه استخرجهم من ظهور آبائهم، وقررهم بربوبيته، وأخذ عليهم العهد مجتمعين، وأشهدهم على أنفسهم وذكرهم بذلك على ألسنة

رسله الكرام عليهم الصلاة والسلام بعد وجودهم وبلوغهم حد التكليف لئلا يعتذروا يوم القيامة بواحد من هذين العذرين المذكورين وإن كان جل شأنه له الحجة البالغة والقول الدامغ ولا يسأل عما يفعل.

وهذا الذي ذكرناه كله في معنى الآيتين الكريمتين هو الظاهر منهما والمفهوم من عبارتهما والمسموع من أفواه مشايخنا، وعليه جمهور المحدثين ومشايخ الصوفية قاطبة، رضي الله عنهم وعنا بهم أجمعين، ويعضده ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله تعالى أخذ الميثاق من ظهر آدم بنعمان يوم عرفة فأخرج من صلبه كل ذرية ذرأها فنشرها بين يديه كالذر، ثم كلمهم قبلاً: ألست بربكم؟ قالوا: بلى شهدنا». وقوله عليه الصلاة والسلام: «أخذ الميثاق من ظهر آدم» أي من أولاد آدم الذين استخرجهم من ظهره بدليل باقي الحديث، وإنما قال صلى الله عليه وسلم: «أخرج من صلبه كل ذرية ذرأها» مع أن المخرج من صلبه مباشرة إنما هم أولاده فقط، وأما أولاد أولاده فإنما أخرجوا من صلب أولاده، وهكذا إلى آخر السلسلة اكتفاء بذكر الأصل عن الفرع؛ لأنه متى كان هو الأصل الأول والمصدر الأصلي فكأن الجميع من صلبه، وهذا ظاهر لا خفاء فيه.

وذهب جماعة من المفسرين قديمًا وحديثًا إلى صرف الآيتين عن ظاهرهما وجعلهما من باب التشبيه والتمثيل فقط، وأنكروا أن يكون هناك أخذ عهد وإشهاد وسؤال وجواب حقيقة، قالوا، فالمقصود بيان أن الله تعالى خلق الناس مستعدين للاستدلال مفطورين على معرفة الصانع ومحبة الخير، كما قال عليه الصلاة والسلام: «كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه» الحديث، وها هو حمل الآيتين الكريمتين على هذا

الرأي، ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ ﴾ أي واذكر يا محمد وقت أن أخذ ربك ﴿ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ﴾ من أصلابهم ﴿ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ بأن أخرجهم نطفًا من أصلاب الآباء إلى أرحام الأمهات، ثم صير النطف علقًا، ثم جعل العلق مضغًا، ثم جعل المضغ عظامًا، ثم كسا العظام لحمًا ثم أنشأهم بنفخ الروح فيه خلقًا آخر، وجعلهم بشرًا سويًا ثم أخرجهم من بطون أمهاتهم وجعل لهم السمع والأبصار والأفئدة وأعطاهم الإدراك ﴿ أَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾ نصب لهم دلائل قدرته وبدائع صنعته، أي أراهم من آياته الباهرة ما يدلهم على وجوب وجوده ووجوب صفاته الكمالية، ومكنهم من النظر ومهد لهم طريق الاستدلال بذلك حتى كأنه قال لهم: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ أي معبودكم وخالقكم والمتصرف في شئونكم كلها ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ نعم أنت ربنا ﴿ شَهِدْنَا ﴾ بذلك أي اعترفنا وأقررنا به بمعنى تمكنا بسبب هذه الأدلة والبراهين من المعرفة والإيمان، فشبه الحق تعالى خلقهم مستعدين للنظر والاستدلال بدلائله عز وجل المنصوبة في أنفسهم وفي الآفاق وسائر العوالم العلوية والسفلية، وتمكينهم بواسطة ما وهبه لهم من البصائر والعقول من المعرفة والإيمان تمكينًا تامًا، بحالة من طولب بالإقرار والاعتراف فسارع إلى ذلك بلا تردد ولا تلعثم، من غير أن يكون هناك أخذ عهد ولا سؤال ولا جواب حقيقة كما مر. وهذا النوع من المجاز معروف في كلام العرب ومشهور عندهم نظمًا ونثرًا، قال تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾(فصلت: ١١)، وقال: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾(يس: ٨٢) وقال الشاعر:

امتلأ الحوض وقال قطني ... مهلاً دريداً قد ملأت بطني

ومما احتج به أنصار هذا المذهب على صحته:

١- أنه تعالى حكى عن هذه الذرية أنهم يقولون: ﴿ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ ﴾ وهذا الكلام لا يصح أن يصدر إلا ممن كان آباؤهم على الشرك لا ممن كان آباؤهم من أهل المعرفة والإيمان مثل أولاد آدم عليه الصلاة والسلام.

٢- أن أخذ العهد لا يمكن إلا من العاقل، فلو أخذ الله العهد من أولئك الذر لكانوا عقلاء ولو كانوا عقلاء، وأعطوا ذلك العهد حال عقلهم لوجب أن يتذكروا في هذا الوقت أنهم أعطوا عهداً قبل دخولهم في هذا العالم، إذ أن الإنسان إذا وقعت له واقعة عظيمة لا يجوز مع كونه عاقلاً أن ينساها نسيانًا كليًا لا يتذكر منها لا كثيراً ولا قليلاً.

٣- أن هذا العهد إما أن يكون قد أخذه الله منهم في ذلك الوقت ليكون حجة عليهم في ذلك الوقت أيضًا أو ليصير حجة عليهم عند دخولهم في دار الدنيا أو يوم القيامة. والأول باطل لانعقاد الإجماع على أنهم بسبب ذلك القدر من العهد والميثاق لا يصيرون مستحقين للمدح والذم والثواب والعقاب، ولا يجوز أن يكون المقصود منه أن يكون حجة عليهم عند دخولهم في دار الدنيا أو يوم القيامة؛ لأنهم لما لم يذكروا ذلك العهد في الدنيا لا يصح أن يكون حجة عليهم.

ولكن ليس من الصعب التخلص من هذه الوجوه ودفع ما فيها من الإشكالات. (أما الأول) : فلأنه ليس المراد بقولهم: ﴿ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ ﴾ آباءهم المباشرين الذين خرجوا من أصلابهم بل المراد بهم مطلق أصولهم الذين سلفوا من قبل وسبقوهم في الوجود ممن كانوا على

الباطل والشرك، وليس بلازم أن هذا العذر يعتذر به كل واحد منهم، بل يحتمل أن يكون الكلام على سبيل التوزيع، فبعضهم يقول: ﴿ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ﴾ وبعضهم يقول: ﴿ إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ولا مانع من أن بعضهم يعتذر بالعذرين معًا (وأما الثاني): فلأنا نختار أنهم كانوا عقلاء فاهمين حين أخذ العهد، ولكن بعد أن حلت أرواحهم في هذه الأشباح الظلمانية الكثيفة واشتغلت بتدبيرها وتسلطت عليها الحظوظ والشهوات - نسوا ذلك العهد ولم يذكروا منه شيئًا لبعد الشقة وطول الأمد وللتباين الشديد بين الحالتين، الحالة التي كانوا عليها من قبل والحالة التي هم عليها الآن. (وأما الثالث): فلأنا نقول: إن الحكمة في أخذ العهد المذكور أن يكون حجة عليهم في دار الدنيا ويوم القيامة، والاعتذار بأنهم لم يذكروه حتى يكون حجة عليهم مدفوع بأن رسلهم الذين أرسلوا إليهم قد لفتوا نظرهم إلى ذلك وذكروهم به، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ ﴾ ... إلخ خير مصداق لذلك وأعظم شاهد له.

والخلاصة أن في هذه المسألة خلافًا بين العلماء والمفسرين، فبعضهم يثبت العهد السابق، ويقول: إنه كان عهداً على الأرواح في أشكال وصور صغيرة كهيئة الذر، وأن الله تعالى كلم الأرواح في هذه الصور وقررها بربوبيته حقيقة، وأنها أجابته حقيقة بلسان المقال، ويستدل على ذلك بظاهر الآيتين الكريمتين اللتين معنا، وبحديث ابن عباس رضي الله عنهما المذكور آنفًا وبآثار أخرى أيضًا مثل الذي يروى عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرم الله

وجهه أنه كان يقول: «إني لأذكر الذي عهد إلى ربي» . وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ (البقرة:٢١٣) الآية، أن المعنى كانوا متفقين على الإيمان والاعتراف بالربوبية حين أخذ الله العهد عليهم في عالم الذر، فقال لهم: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ وأجابوه بأن ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ ففي ذلك الحين كانوا كلهم عارفين بربهم مؤمنين بعظمته ووحدانيته متفقين على ذلك، ولما صاروا إلى عالم الشهادة وحلت الأرواح في هذه الأشباح اختلفوا وتفرقوا شيعًا وذهب كل مذهبًا مخصوصًا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه. وهذا هو الرأي الذي نختاره ونطمئن إليه ولا نرى موجبًا للعدول عنه.

والبعض الآخر: ينكر هذا العهد بالكلية ويقول: إنه عديم الجدوى ولا طائل تحته، ولذلك يصرف الآيتين الكريمتين عن ظاهرهما ويجعلهما من باب التمثيل والتشبيه ليس إلا.

ولا يخفى أن هذا تعسف وتكلف؛ إذ من الثابت المعلوم أن حمل النصوص على ظاهرها متعين أو مستحسن على الأقل، وأن إخراجها عن هذا الظاهر لا يصار إليه إلا إذا كان محالاً أو ناقصًا لأصل من الأصول المقررة، وأما مجرد الاستبعاد وقوفًا مع العادة فليس بشيء، خصوصًا وأن الموضوع الذي نحن بصدده قد تعضد بالحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ . وإذا كنا متى استبعدنا شيئًا أنكرناه وتعسفنا في تأويل النصوص الشرعية وفقًا له وفراراً منه، ولم نقم وزنًا للأحاديث النبوية الناطقة، فقد ظلمنا العلم وعققنا الدين، وحاربنا سنة نبينا ﷺ

أشد محاربة وأشنعها، نعوذ بالله من ذلك ونسأله العصمة منه، ونحن لا نقول هذه المقالة ولا نجأر بهذه الشكوى بالنسبة لموضوعنا الحالي خاصة؛ إذ هو في الواقع أبسط من غيره والأمر فيه أيسر مما في غيره من موضوعات شتى أصبحنا نلمس فيها الشطط من كثير من الكتاب الذين حلا لهم هذا الشطط وساغ لهم مورده حتى اجترأوا على كتاب الله تعالى بتأويل آياته الكريمة تأويلاً بعيداً لاتدعو إليه ضرورة ولا تشهد له سنة، بل تشهد السنة بخلافه وتنطق الآثار بتكذيبه، وكأن أصحاب هذا المبدأ لا يحفلون بأحاديث الآحاد ولو كانت صحيحة مع أنها تسعة أعشار السنة، وقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه: الذين لقيناهم كلهم يثبتون خبر واحد عن واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعلونه سنة حمد من تبعها وعيب من خالفها. وقال: من خالف هذا المذهب كان عندنا مفارقًا لسبيل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل العلم بعدهم وكان من أهل الجهالة. ﴿ وَكَذَلِكَ ﴾ أي كذلك التفصيل المحكم البليغ المشتمل على المصالح والمنافع الجليلة للعباد في العاجل والآجل بحيث إن من أراد أن يعرف المنافع والمضار فليسترشد به وليرجع إليه وليجعله دليله ونبراسه. وحينئذ فلا يصح لأحد كائنًا من كان في أي زمن من الأزمنة أن يعترض على تشريعه سبحانه وتعالى، أو يقترح تعديلاً لحكم من أحكامه، أو يختلج في صدره أن هناك أنفع وأصلح مما رسمه وأمر به سواء كان ذلك خاصًا بالعبادات أو المعاملات أو بنظام القضاء والحكم، في الأمور المدنية، وفي الحوادث الجنائية وفي جميع شئونهم المعاشية والمعادية ﴿ نُفَصِّلُ الآيَاتِ ﴾ نوضحها ونبينها إيضاحًا تامًا شافيًا ميسراً لكل أحد في أي باب من الأبواب ﴿ وَلَعَلَّهُمْ

﴿ يَرْجِعُونَ ﴾ أي ولكي يرجعوا عما هم فيه من التمادي في الضلال، نفصل الآيات ونصرفها بين المواعظ والعبر والوعد والوعيد والحدود والأحكام والإخبار عن أحوال الأمم الماضية والقرون الخالية ﴿ فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ ﴾ (الأنعام: ١٢٥)، من أراد له السعادة وفقه وألهمه رشده، وقذف الهداية في قلبه وحبب إليه الإيمان والخير، ويسره لعمل أهل السعادة فأعانه على ذكره وشكره وحسن عبادته حتى يدخله الجنة، ومن أراد له الشقاوة خذله وحبب إليه الكفر والفسوق والعصيان، ويسره لعمل أهل الشقاوة حتى يموت على ذلك فيصليه جهنم وساءت مصيراً. ولهذا ورد أن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ ...إلخ، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عنها فقال: «إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه، فاستخرج منه ذرية، فقال: خلقت هؤلاء للجنة، وبعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: خلقت هؤلاء للنار، وبعمل أهل النار يعملون» فقال الرجل: يا رسول الله ففيم العمل؟ فقال: «إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله الله الجنة، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله الله تعالى النار»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «مسح ظهره بيمينه» من المتشابه الذي يجب تأويله؛ لأن ظاهره يؤدي إلى المحال فيؤول بأنه على تقدير محذوف على حد قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا

صَفًّا ﴾ (الفجر: ٢٢)، وقوله ﷺ في حديث آخر: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا» أي مسح الملك ظهره بيمينه، وجاء أمر ربك ...إلخ، وينزل الملك بأمره...إلخ، ففي هذا مجاز الحذف وهو شائع كثير، والسر فيه أن مسح الملك لظهر آدم عليه الصلاة والسلام، لما كان بأمره تعالى وبأقداره وتيسيره ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (الصافات: ٩٦) صح إسناد المسح إليه عز وجل. ثم الظاهر - والله أعلم - أن النبي ﷺ قصد بهذا الحديث الشريف بيان حالة وقعت للذرية بعد أخذ العهد على الجميع، وبعد أن حصلت الإجابة والاعتراف منهم جميعًا، فيكون الحق سبحانه وتعالى بعد أن أخذ عليهم العهد وأجابوه كلهم بقولهم: بلى أنت ربنا ومعبودنا بأن تجلى على الجميع بالعظمة والجلال، فقالوا جميعًا: بلى، أما الكفار فقالوا ذلك رهبة وخوفًا، وأما المؤمنون فقالوها إيمانًا وتسليمًا. بعد ذلك فصل الحق سبحانه وتعالى بينهم وميز أهل الجنة من أهل النار، وقال لهم ولمن حضر ذلك من ملائكته الكرام خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون، وهؤلاء هم السعداء، وخلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون. وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما السابق ذكره فهو لبيان أخذ العهد والإقرار العام أولاً، فكل من الحديثين محمول على حالة خاصة، لا يقال: إن حديث عمر رضي الله عنه إنما قاله ﷺ تفسيراً للآية الكريمة، وبيانًا للمراد منها؛ لأنه إنما صدر منه جوابًا لمن سأله عن معناها، فكيف هذا مع أن بين معنى الآية ومعنى الحديث المذكور على ما تقرر بونًا شاسعًا ؛ لأن كلاً منهما على هذا قد دل على حالة خاصة، لأنا نقول: إن حديث عمر هذا في الواقع كالتقييد لما قد يتبادر من العموم في معنى الآية الكريمة

ودفع لما عساه أن يخطر في بعض الأذهان من أنه حيث كانت الذرية كلهم قد اعترفوا بالربوبية وأجابوا بقولهم: بلى، فالمفهوم أنهم يكونون كلهم سعداء ومن أهل الجنة، فكيف صار فيهم المؤمن وفيهم الكافر؟ فبين عليه الصلاة والسلام أن الإجابة التي تضمنتها الآية، وإن كانت قد وقعت من الجميع إلا أنه تعالى قد ميز بينهم بعد ذلك طبقًا لما سبق في علمه القديم وجعل فريقًا للجنة وفريقًا للسعير.

هذا ما حضرنا وأردنا إملاءه في هذا الموضوع المترامي الأطراف، والله سبحانه وتعالى أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴾ صدق الله العظيم

[من سورة التوبة: ٣٤، ٣٥]

إن الله جلت قدرته قد شرع زكاة الأموال وندب إلى الإنفاق، وإخراج الصدقات لحكم جليلة، ومقاصد سامية، ومنافع شخصية واجتماعية كثيرة، منها تطهير النفوس من رزيلة الشح وحسب المال الذي هو رأس كل خطيئة وأساس كل بلية، ومنها صلة الأقارب والجيران ومواساة الفقراء والمساكين وإغاثة السائلين والمحرومين، حتى يشعروا بعطف الأغنياء عليهم ورحمتهم بهم، فتقوى صلات المودة والمحبة بين الجميع، ويعيش الكل في أمن وسعادة ورخاء، كما أشارت إلى ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ (التوبة: ١٠٣) أي: من ملكة الشيخ الخسيسة التي أهلكت الأمم، وحملتهم على سفك دمائهم واستحلال محارمهم. وروى

الإمام أحمد عن أنس رضي الله عنه قال: أتى رجل من بني تميم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إني ذو مال كثير، وذو أهل وحاضرة، فأخبرني كيف أصنع وكيف أنفق؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تخرج الزكاة من مالك، فإنها طهرة تطهرك، وتصل أقرباءك، وتعرف حق المسكين والجار والسائل».. ولهذا سميت الزكاة قنطرة الإسلام، وقرنت بالصلاة في مواضع كثيرة من القرآن. ولهذا أيضًا أغلظ الله تعالى العقوبة على من يمنعون حق الله تعالى في أموالهم ولا ينفقونها في سبيل الله حتى قرنهم بالمرتشين من أهل الكتاب الذين يأكلون أموال الناس بالباطل تشنيعًا عليهم، وتأكيدًا لذمهم، وتنفيراً لغيرهم من أن يحذوا حذوهم، فقال جل ذكره: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ﴾ ...إلخ أي: يأيها الذين ارتفعت منزلتهم وعلت مكانتهم، واستنارت قلوبهم بنور الإيمان بي والتصديق برسلي وكتبي واليوم الآخر، حافظوا على شرف هذا الإيمان، واعملوا بمقتضاه، وكونوا عبيداً لي وحدي، ولا تكونوا كالأحبار والرهبان الذين استهوتهم الشياطين وفتنتهم الدنيا، وتملكتهم محبة الرياسة الكاذبة حتى صاروا عبيداً للدراهم والدنانير، وأكلوا أموال الناس بالباطل وصدوا عن سبيل الله كما قال: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ﴾ والمراد بهم هنا علماء اليهود وفقهاؤهم جمع حبر بفتح الحاء وكسرها وهو الأفصح، والأول أكثر استعمالاً حتى قال أبو الهيثم هو بالفتح لا غير، ويطلق على العالم الذي يحبر المعاني ويحسن البيان عنها بصناعته مسلمًا كان أو ذميًا، ولهذا قيل لسيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حبر الأمة ﴿وَالرُّهْبَانِ﴾ جمع راهب من الرهبة وهي الخشية والخوف والمراد بهم هنا عُبَّاد النصارى أصحاب الصوامع المتنسكون الذين تخلوا عن الدنيا وتركوا حظوظها وملاذها،

وانعزلوا عن أهلها بالكلية فراراً من الفتن واشتغالاً بعبادة الله تعالى وحده، وقد غلا بعضهم في ذلك غلواً فاحشاً، وانحرفوا عن حدود الحكمة والعقل والدين انحرافاً شديداً حتى إنهم كانوا يَخْصُون أنفسهم ويبترون أعضاء التناسل منهم، ولهم معاملات شاقة كوضع السلاسل في أعناقهم، وطي الليالي ذوات العدد بالظمأ والجوع ونحو ذلك من أنواع التعذيب والتنكيل زعماً منهم أن تطهير النفوس من أوضارها، وتقوية سلطان الروح عليهم لا يكون إلا بإرهاق البدن وتعذيبه. ولهذا قال ﷺ: «لا رهبانية في الإسلام» أي: لا رهبانية كهذه الرهبانية المبنية على القوة والشدة وإرهاق النفوس بتلك المشاق الفادحة التي لا يقبلها عقل ولا دين، فلا دليل في الحديث الشريف على إنكار ما عليه أئمتنا الصوفية من المجاهدات واستعمال الرياضات المشروعة كالإكثار من ذكر الله، وترك الفضول من الطعام، والكلام، والمنام، إضعافاً لقوتي الشهوة والغضب، ووقوفاً بهما عند حد الاعتدال. وقد قام ﷺ في عبادة ربه حتى تورمت قدماه، واقتدى به الأصحاب والأتباع فجاهدوا وكابدوا حتى كحلوا بالسهاد أعينهم، وجعلوا ذكر الله تعالى قوتهم وشغلهم، رزقنا الله تعالى حسن اتباعهم ووفقنا للاهتداء بهديهم على الدوام. ﴿لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ أي: يأخذونها منهم على سبيل الرشوة في الأحكام، أو لأجل تخفيف الشرائع عن عوامهم ومسامحتهم فيها على خلاف ما أنزل الله تعالى. وقيل: إنهم كانوا يدعون عند العامة أنه لا سبيل لأحد إلى الفوز بمرضاة الله تعالى إلا بخدمتهم وطاعتهم وبذل الأموال الكثيرة في طلب مرضاتهم، والعوام كانوا يغترون بتلك الأكاذيب.

ولقد شاعت تلك الحيل والأباطيل، وفشت تلك الأفعال الشنيعة والأخلاق الذميمة بين أدعياء العلم والطريق في هذا الزمان حتى تعاطوا الرشا على الأحكام، وتجاسروا على الفتاوى الباطلة؛ طمعًا في جمع الحطام الفاني، واستجدوا الأتباع والمريدين في قضاء مصالحهم الشخصية وأغراضهم النفسية، وفرضوا ضرائب معلومة ورسومًا مقررة مع ما هم عليه من انتهاك حرمات الشريعة المطهرة والتعصب الممقوت. وفي هذا دليل واضح على أن العلم بمجرده لا يهذب النفوس ولا يصلح فساد القلوب، وأن كثرة العبادات الظاهرة ما لم تكن مصحوبة بالخشية الحقيقية والصدق مع الله تعالى في جميع الحالات لا اعتداد بها، ولا تعويل عليها، ولا تأثير لها في تصفية السرائر، وإنارة البصائر، كما دلت عليه أحاديث الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه. فعن ابن عطاء الله: الأعمال صور قائمة وأرواحها وجود سر الإخلاص فيها ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي: عن دين الإسلام بإلقاء الشُّبَه فيه، ووضع العراقيل في سبيله، ومنع الناس من دخوله والانتظام في سلكه، أو عن المسلك الحق المقرر في كتبهم من أحكام الحدود والمعاملات بتغييرها وتحريفها أو من نعت النبي ﷺ والآيات الدالة على نبوته بارتكاب الشطط في تأويلها وحملها على محامل باطلة غير مقبولة.

ويحتمل أن يكون المعنى: ويصدون، من الصدود، أي: يعرضون عن الدخول في الإسلام... وكل هذه القبائح والشنائع حاصلة في زماننا، واقعة من ملاحدة عصرنا، فكم صدوا عن سبيل الله تعالى، وألقوا الشُّبَه في كتابه المجيد، وبذلوا قصارى جهدهم لصرف الناس عن فهمه وتدبر

آياته والارتشاف من مناهله العذبة، بدعوى نشر العلم والنور، ومحاربة الأمية والله يعلم أنهم ما نشروا إلا الجهالة والضلالة، وما حاربوا إلا الفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها، وسيعلم الذين ظلموا أي: منقلب ينقلبون ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ أي: يجمعونها ويخزنونها، فإن أصل الكنز في اللغة الجمع، وكل شيء جمع بعضه إلى بعض فهو مكنوز أي: مجموع، وقيل: الكنز هو المال المدفون. وفي النهاية هو المال المدفون تحت الأرض، فإذا خرج منه الواجب لم يبق كنزاً وإن كان مكنوزاً، قال: وهو حكم شرعي تجوز فيه عن الأصل. اهـ.

والأظهر أن المراد بهذا كل من كنز المال وجمعه ولم يخرج منه الحقوق الواجبة من زكاة وغيرها سواء أكان من المسلمين أم من الأحبار والرهبان، فإن الكل مخاطب بفروع الشريعة مكلف بأوامرها ونواهيها المالية والبدنية على السواء. فعن أبي ذر رضي الله عنه قال: كنت بالشام فقرأت ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ فقال معاوية: هذه الآية نزلت في أهل الكتاب. فقلت: إنها فيهم وفينا. فصار ذلك سبباً للوحشة بيني وبينه، فكتب إلى عثمان أن أقبل إليَّ، فلما قدمت المدينة انحرف الناس عني كأنهم لم يروني من قبل، فشكوت ذلك إلى عثمان فقال لي: تنح قريباً. فقلت: إني والله لن أدع ما أقول . اهـ. وليست منازعة معاوية لأبي ذر رضي الله عنهما حتى جرى بينهما من الوحشة ما جرى لمجرد القول بعموم اسم الموصول، وأنه شامل للمسلمين وأهل الكتاب، فإن ذلك بمجرده لا يصلح محلاً للنزاع بينهما كما لا يخفى، وإنما السبب الحقيقي لهذا النزاع أن أبا ذر رضي الله عنه كان يأخذ بظاهر هذه الآية الكريمة فيوجب إنفاق جميع ما

فضل عن الحاجة من المال، وكان يقرر هذا ويفشيه بين العامة، فغضب معاوية لذلك وشكاه إلى عثمان بالمدينة فاستدعاه عثمان ورآه مُصراً على ذلك، حتى إن كعب الأحبار قال له: ياأبا ذر: إن الملة الحنيفة (ملة الإسلام)، أسهل الملل وأعدلها وحيث لم يجب إنفاق كل المال في الملة اليهودية وهي أضيق الملل وأشقها كيف يجب فيها؟ فغضب عليه - وكانت فيه حدة- ورفع عصاه ليضربه وقال له: يايهودي. وفي رواية: ياابن اليهودية، ما ذاك من هذه المسائل. فهرب كعب فتبعه حتى استعاذ بظهر عثمان فلم يرجع عنه حتى ضربه وفي رواية: أن الضربة أصابت عثمان في ظهره. وقد كثر المعترضون على أبي ذر في دعواه هذه، وكان يقرأون له آيات المواريث ويقولون له: لو وجب إنفاق كل المال لما كان للآية وجه، وكانوا يجتمعون عليه حيثما حلّ مستغربين منه ذلك، فاختار العزلة واستشار فيها عثمان، فأشار عليه بالذهاب إلى (الربذة) فسكن فيها إلى أن مات بها رضي الله عن الجميع. وقد ذكر الحافظ السيوطي في الدر المنثور السبب في هذا التشدد الذي كان عليه أبو ذر رضي الله عنه في المسائل الدينية فقال: أخرج أحمد والطبراني عن شداد بن أوس قال: كان أبو ذر رضي الله عنه يستمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمر فيه الشدة، ثم يخرج إلى باديته، ثم يرخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك، فيحفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر الرخصة فلا يسمعها أبو ذر، فيأخذ أبو ذر بالأمر الذي سمع قبل ذلك. وفي كلام بعضهم أن لأبي ذر رضي الله عنه أشياعًا في هذا الرأي تمسكوا بما تمسك به من ظاهر هذه الآية الكريمة كما سبق، قالوا: إنه يدل على المنع من جمع المال وكنزه مطلقًا، فالقول بأن الجمع بعد إخراج الزكاة

وما ألحق بها مباح ترك لهـذا الظاهر فلا يصار إليه إلا بدليل. وقوله ﷺ: «من ترك صفـراء أو بيضاء- يعني الـذهب والفضة- كـوي بها». وعن أبي أمامـة قال: توفي رجل من أهل الصُّفة فوجد فـي مئزره دينار، فـقال النبي ﷺ: «كية». ثم توفى آخر في مئزره فقال ﷺ: «كيتان». وعن سالم ابن الجعد أنه لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ: « تبًّا للذهب، تبًّا للفضة، قالها ثلاثًا، فقالوا: أي مال نتـخذ؟ قال: لسانًا ذاكرًا، وقلبًا خاشعًا، وزوجة تعين أحـدكم على دينه». وأيضًـا فإن الله تعـالى إنما خلق الأمـوال ليتوسل بها إلى دفع الحـاجات، فإذا حصل للإنسان قدر مـا يدفع به حاجته ثم جـمع الأمـوال الزائدة على ذلك فـهـو لا ينتـفع بهـا لكونهـا زائدة عن حاجته، ومنعها من الغير الذي يمكنه دفع حاجته بها، فكان هذا الإنسان بهذا المنع مـانعًا عـن ظهور حكمـة الله تعـالى في الأموال، ومـانعًا من وصـول إحسانه جل وعلا إلى عبيده، فلا جرم كان هذا مذمومًا على فعله ذلك.

لكن الجمهـور من الصحابة والتابعين إلى وقتنا هذا مجـمعون على خلاف هذا الرأي، مستدلون بأدلة قوية وحجج صريحة لا يمكن ردها ولا التغاضي عنها بحال، منها:

(١) آيات المواريث كـما تقدم، فـإنه لو وجب إنفاق جـميع مـا فضل عن الحاجة من المال لما كان لهذه الآيات وجه.

(٢) قول عمر رضي الله عنه: ما أديـت زكاته فليس كنز. وعن ابن عمر رضي الله عنهما: كل ما أديت زكاته فليس بكنز، وإن كانت تحت سبع أرضين، وكل ما لم تؤد زكـاته فهـو كنز، وإن كان فـوق الأرض. ومثل هذا لا يقـال من الرأي فهو في حكم المرفوع.

(٣) وما أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده وأبو داود وأبو يعلى وابن أبي حاتم والحاكم، وصححه، وابن مردويه والبيهقي في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ كبر ذلك على المسلمين، وقالوا: ما يستطيع أحد منا لولده ما لا يبقى بعده. فقال عمر: أنا أفرج عنكم. فانطلق عمر رضي الله عنه وأتبعه ثوبان رضي الله عنه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يانبي الله، إنه قد كبر على أصحابك هذه الآية. فقال: إن الله لم يفرض الزكاة إلا ليطيب بها ما بقي من أموالكم، وإنما فرض المواريث من أموال تبقى بعدكم. فكبر عمر رضي الله عنه، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ألا أخبرك بخير ما يكنز المرء، المرأة الصالحة التي إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته». وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فيكوى بها جنبه وجبينه».

(٤) أنه كان في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحاب الأموال الكثيرة كعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما وكان عليه الصلاة والسلام يعدهم من فضلاء الصحابة وأكابر المؤمنين.

(٥) أنه عليه الصلاة والسلام ندب إلى إخراج الثلث أو أقل في المرض ولم يقر المريض على التصدق بكل ماله، ولو كان جمع المال محرمًا لأقره على ذلك، بل لأمره به وأمر الصحيح أيضًا به في حال صحته.

ومنها غير ذلك مما لا يتسع له المقام، ولا يمكن رده ولا التخلص منه. وأما أدلة الذاهبين إلى الرأي الأول فهي معارضة أو ممنوعة. قال الإمام

ابن عبد البر بعد أن نقل عن مسروق ما يدل بظاهره على أنه يجب إنفاق ما فضل من المال: وهذا ظاهره غير الزكاة، ويحتمل أنه الزكاة. ثم قال: وسائر العلماء من السلف والخلف على ما تقدم في الكنز، وما استدل به من الأمر بإنفاق الفضل فمعناه أنه على الندب، أو يكون قبل فرض الزكاة ونسخ بها كما نسخ صوم عاشوراء برمضان، وعاد فضلة بعد أن كان فريضة . اهـ.

ونحن نذكر بإيجاز أجوبة تفصيلية عن كل ما يتمسك به المخالفون هنا فنقول: أما ظاهرة الآية الكريمة فقد وجد الدليل الصارف عنه وهو الآثار المتقدمة الدالة على أن ما أدى زكاته فليس بكنز. وأما قوله ﷺ: «من ترك صفراء أو بيضاء كوي بها» فمحله فيما لم يؤد زكاته جمعًا بين النصوص ودفعًا للتعارض فيها. وأما حديث أبي أمامة فالظاهر أن الرجلين المذكورين فيه إنما استحقا الكي لما أن الحامل لهما على الادخار هو الحرص على الدنيا وشدة الرغبة فيها، مع كونهما متظاهرين بمحبة الله تعالى والدار الآخرة، وعدم الالتفات إلى زهرة الدنيا ومتاعها الفاني، فأشبهها مهاجر أم قيس الذي أظهر خلاف ما أبطن، حيث هاجر من مكة إلى المدينة بقصد التزوج بأم قيس، وهو يتظاهر بأن هجرته إلى الله ورسوله. وأما حديث سالم بن الجعد فالغرض التنبيه على عظم الفتنة في المال غالبًا خصوصًا الذهب والفضة، والإرشاد إلى ما ينبغي للمؤمن أن يحرص عليه ويهتم به ويعرف غاية النية وإلا فقد قال ﷺ: «نعم المال الصالح للرجل الصالح»، وأما قولهم: إن الله تعالى إنما خلق الأموال ليتوسل بها إلى دفع الحاجات... إلخ، فعلى تسليمه يقال فيه: إن صاحب

المال متى أعطي الفقير حقه الواجب له في ماله فقد مكنه من دفع حاجاته مع كونه لم يتجشم عناء الجمع والتحصيل. على أن هذا بحث نظري لا انتهاض له مع وجود القواطع الشرعية الدالة على خلافه. والله سبحانه وتعالى أعلم. ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ أي: الكنوز التي دل عليها قوله و ﴿يَكْنِزُونَ﴾ الأموال باعتبار أن الضمير عائد إلى المعنى، فإن كل واحد من الذهب والفضة جملة كثيرة من الدراهم والدنانير فهو كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ (الحجرات: ٩) ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ المراد به هنا كل ما أمر الله تعالى بالإنفاق فيه فيشمل الزكاة وغيرها من الكفارات الواجبة، وما يلزم من نفقة الحج، وما يجب إخراجه في الدين والحقوق والإنفاق على الأهل والعيال وضمان المتلفات وأروش الجنايات ونحو ذلك ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ أي: فأخبرهم بعذاب مؤلم ينتظرهم يوم القيامة. والتعبير بلفظ البشارة من باب التهكم والاستهزاء كما يقال: حيهم بالضرب وأكرمهم بالشتم، وذلك لأنهم إنما كنزوا الذهب والفضة ليتوصلوا بها إلى الفرج يوم الحاجة، فقيل لهم: هذا هو الفرج الذي تحصلون عليه وتنالونه. ثم بيَّن تعالى هذا العذاب الأليم الذي سيلحقهم بقوله: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا﴾ أي: يصيبهم هذا العذاب المؤلم يوم تحمى النار على تلك الأموال التي هي الذهب والفضة، أي: توقد عليها نار ذات لهب وحر شديد، وقرئ يوم تحمى بالنار ﴿فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ المراد به هنا دار العذاب مطلقًا لا خصوص الطبقة المعدة لعصاة المؤمنين ﴿فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ﴾ أي: ويقع ذلك في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضي الله بين الناس من غير أن يوضع دينار على

دينـار، ولا درهم على درهـم، ولكن يـوسع الله جلده كـما أخـبـر بذلك رسـول الله ﷺ ، فقد روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «مـا من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حـقهمـا إلا جعلت له يوم القيـامة صفـائح، ثم يحمى عليـها في نار جـهنم، ثم يكوى جبيـنه وجبهـته وظهره في يوم كان مـقداره خمسين ألف سنة، حتى يقـضى بين الناس فيرى سبـيله إما إلى الجنة وإمـا إلى النار. وعنه رضي الله عنه قال: قـال رسول الله ﷺ : «لا يوضع الدنيـار على الدنيار، ولا الـدرهم على الدرهم، ولكن يوسع الله جلده فتكوى بـها جبـاههم وجنوبهم وظهورهم، هذا ما كـنزتم لأنفسكم، فذوقوا ما كنتم تكنزون». وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «لا يعذب رجل بكنز يكنزه فيمس درهم درهمًا، ولا دينار دينارًا، ولكن يوسع جلده حتى يوضع كل دينار ودرهم على حـدته، ولا يمس درهم درهمًـا ولا دينار دينارًا. وقـد أبدى العلماء في حـكمة تخصـيص هذه الأجزاء الثلاثة من جـسم الإنسان بالكي عدة وجوه منها:

(١) أن صـاحب المالِ حينمـا يرى السائل مـقـبلاً عليـه تنتصب أسـارير وجهه، وهي الخطوط التي في جبهته ويقطب وجهه، كما هي العادة في الإنسان إذا رأى ما يكره رؤيته. فكوى الله بذلك المال جبهته؛ إذ إن السائل يعرف ذلك في وجهـه فيجد في قلـبه ألمًا لذلك. وإذا رأى السائل أقـبل بوجهه تمعر وجـهه وأعطاه جانبه وتغافل عنه عـسى أن يرجع عنه ولا يواجهه بالسؤال، فكوى الله جنبـه بهـذا المال لذلك. وإذا علم من السـائل أنه يقـصـده ولابد أعطاه ظهـره وسـارع كأنه لم يره، وكـأنه يريد شـغلاً عـرض له- ولا يخـفى ذلك على الله تعالى- فيرجع السائل محرمًا فكوى الله تعالى ظهره لذلك.

(٢) أن صاحب المال لما أكل به في بطنه فصار المأكول في جنبه، واكتسى به على ظهره وحصل له به فرح ظهر أثره على وجهه بدون أن يؤدي حق الله تعالى في هذا المال، كواه الله تعالى به على هذه الأجزاء.

(٣) أن صاحب المال لما طلب به حصول الجمال وحصول القوة، وكان الجمال محل ظهوره الوجه وأعز الأعضاء في الوجه الجبهة، والقوة محل ظهورها الظهر والجنبان، حصل له الكي بهذا المال على هذه الأجزاء الثلاثة، لتزول قوته وجماله. والأظهر أن الكي يقع على بدن الإنسان كله، وأن الله تعالى إنما نبه بهذه المذكورات على ما عداها؛ لأنها أهم وأشرف أجزاء البدن والله أعلم بحقيقة الحال. هذا، ومقتضى الآية الكريمة أن كل ذلك المال الذي لم يخرج منه حق الله تعالى هو الذي يجعل كيًّا على بدن الإنسان لا النذر الواجب منه فقط كالزكاة. وذلك لأنه لما لم يخرج منه حق الله تعالى لم يكن هذا الحق جزءاً معينًا، بل ما من جزء إلا والحق متعلق به، فوجب أن يعذبه الله تعالى بكل الأجزاء ﴿هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ أي: يقال لهم يوم القيامة تقريعًا وتبكيتًا وتشديداً عليهم في العذاب: هذا ما كنزتم لأنفسكم، أي: لنفعها، وإيثار رضاها وتوفير ملاذها وشهواتها، ولم تتصرفوا فيه على ما أمركم الله تعالى. ﴿فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ أي: فذقوا وبال وجزاء ما كنتم تكنزون من الأموال ولا تخرجون حق الله تعالى فيه، وهذا العذاب يقع في الآخرة. وثم نوع آخر من العذاب يقع في يوم القيامة أيضًا كما بينته السُّنَّة النبوية.

ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من آتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعًا - وهو الحية الذكر وقيل

مطلقًا - أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة، ثم يأخذ بلهزمتيه أي: شدقيه، ثم يقول: أنا مالك أنا كنزك. ثم تلا هذه الآية ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (آل عمران: ١٨٠). وذكر بعضهم أن مثل هذا العذاب يحصل له في قبره أيضًا. نسأل الله تعالى السلامة والعافية بمنه وكرمه آمين.

***

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾

صدق الله العظيم

من سورة التوبة [٤٣]

جرى ذكر هذه الآية الكريمة في أثناء الكلام على سورة (عبس) لمناسبة ما قاله المفسرون فيهما، فأردنا أن ندلي بما استراح إليه الخاطر في تأويلها أيضًا، والله يرضى ويتقبل إنه جواد كريم، رءوف رحيم.

صرح جمهور المفسرين بأن هذه الآية نزلت عتابًا للنبي ﷺ على إذنه لجماعة من المنافقين في التخلف عن غزوة تبوك باجتهاد منه. غاية الأمر أنهم قالوا: إنما قدم الله تعالى العفو فيها على العتاب تطمينًا لقلبه عليه الصلاة والسلام وتطييبًا لخاطره الشريف. والمعنى على هذا: سامحك الله تعالى، وتجاوز عن هذا الذي فعلته واستعجلت به قبل صدور الإذن إليك. ثم بين موقع العتاب بقوله: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ﴾...إلخ. أي: لأي سبب أذنت لهؤلاء في التخلف عن الجهاد حين استأذنوا فيه معتذرين بعدم الاستطاعة؟ وهلا تريثت وتركتهم حتى يتبين لك الذين صدقوا في العذر من الكاذبين فيه؟ هذا مضمون ما

ذكروه. وهو على ما فيه من عدم اللياقة أخف وأسهل من قول الزمخشري في الكشاف إنه كناية عن الجناية؛ لأن العفو رادف لها ومعناه أخطأت وبئسما فعلت.

ولا ندري بأي بنان كتب الزمخشري هذه العبارة السمجة التي تقشعر منها الجلود وتشمئز منها النفوس؟ وبأي وجه سمحت نفسه أن يجعلها تفسيراً لكتاب الله تعالى الذي من أهم مقاصده إعظام قدر النبي ﷺ وإعلاء شأنه الرفيع؟ ومن ثم قال الإمام ناصر الدين أحمد بن المنير في انتصافه تعقيباً عليه: ليس له أن يفسر هذه الآية بهذا التفسير، وهو بين أحد أمرين: إما ألا يكون مراد الله، أو يكون ولكن قد أجل الله نبيه الكريم ﷺ عن مخاطبته بصريح العتب، وتلطف به في الكناية عنه بما يلزم أن يقال عنده، فما باله لم يتأدب بآداب الله خصوصاً في حق المصطفى؟ فعلى كلا التقديرين هو ذاهل عما يجب في حقه ﷺ. وفي الألوسي: ويا سبحان الله من أين أخذ - عامله الله بعدله - ما عبر عنه ببئسما؟ والعفو لو سلم أنه مستلزم للخطأ فهو غير مستلزم لكونه من القبح واستتباع اللائمة بحيث يصحح هذه المرتبة من المشافهة بالسوء، ويسوغ إنشاء الاستقباح بكلمة بئسما المنبئة عن بلوغ القبح إلى رتبة يتعجب منها. ويرحم الله الإمام السبكي حيث امتنع عن إقرار الكشاف لهذه السقطة التي هي من أقبح ما وقع للزمخشري في هذا الكتاب. وقد حاول بعض الأجلاء - على عادته - أن يوجه الآية بتوجيه لا يكون فيه مساس بالذات المحمدية المصونة، فقال بعد أن صحح القول باجتهاده ﷺ وأنه دائماً مصيب فيه: وعتاب الله له إنما هو على فعل أمر مباح له، فهو من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين.

وهو كما نرى، فالمناسب بل الصواب - إن شاء الله تعالى - أنه لا عتاب في الآية الكريمة أصلاً؛ إذ لم يصدر من النبي ﷺ ما يقتضيه، وذلك لأنه إنما أذن لهؤلاء المتخلفين بناء على ما قدموه له من الأعذار واعتلوا به من العلل، وأدلوا به من الأسباب التي تضطرهم إلى القعود، وهي وإن كانت مختلقة مكذوبة لا وجود لها في الواقع، لكن النبي ﷺ بمقتضى كونه المُشَرِّع الأكبر والقدوة العظمى لمن يأتي بعده إلى يوم القيامة لا يسعه إلا قبولها والعمل بموجبها. أخرج البخاري في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها أنه ﷺ قال: «إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بحق أخيه شيئًا فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار»، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله تعالى» رواه الشيخان. ولقد كان ﷺ يعلم أحوال المنافقين، وما انطوت عليه بواطنهم من الخبث والنفاق وتربص الدوائر به وبأصحابه الكرام، ومع ذلك كان يعاملهم معاملة المسلمين الخُلص، بل ربما أعطاهم من ماله وبشاشة وجهه أكثر من غيرهم. وقيل له مرة في قتلهم، فأبى، وقال: لئلا تقول العرب: إن محمداً يقتل أصحابه، فالنبي عليه الصلاة والسلام لم يتجاوز الصواب قيد شعرة ولم يفعل ما يستوجب العتاب رأسًا، وما كان له إلا أن يأخذ الناس بما ظهر من أعمالهم وأحوالهم ويكل أمر سرائرهم إلى علام الغيوب. على أن الله تعالى قد أعطاه في هذا الأمر بخصوصه حرية

كاملة، وفوض إليه النظر فيه تفويضًا صريحًا ثقة بكماله، حيث قال: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ (النور: ٦٢)، فكيف يعطيه هذا التفويض الصريح ثم يعاتبه على أمر لم يقض فيه إلا بالمصلحة والخير العام؟ كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ أي: لأخذوا في أسبابه وتهيئوا له بإعداد الراحلة والزاد ﴿وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ﴾ أي: ولكن لم يريدوا الخروج ولم يستعدوا له، بل صمموا على التخلف والقعود، وقالوا: استأذنوا محمداً، فإن أذن لكم فاقعدوا، وإن لم يأذن لكم فاقعدوا، وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الله تعالى كره انبعاثهم ولم يرد خروجهم ﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾ كسلّهم وحبب إليهم القعود وزينه في قلوبهم وهو معنى ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾. ثم بين الحق تعالى المفاسد والأضرار التي كانت تترتب على خروجهم لو خرجوا فقال: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً﴾ تخذيلاً للمؤمنين وتثبيطًا لهممهم ﴿وَلأَوْضَعُوا خِلالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ أسرعوا بينكم بالنميمة يطلبون إلقاء العداوات، ونفث الحزازات تفريقًا للكلمة وتمزيقًا للشمل وكراهة في نصرة دين الله ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ وبين أيضًا أن لهم في هذا الإفساد والكيد سوابق سيئة بقوله: ﴿لَقَدِ ابْتَغَوُا الْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُوا لَكَ الأُمُورَ﴾ أي: فكروا ودبروا وعملوا على كيدك وإبطال دينك ﴿حَتَّىٰ جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ﴾.

فبأي وجه يعاتب هذا النبي الكريم، وقد وافق رأيه المصلحة العامة؟ وكان هو مراد الله تعالى في الواقع ونفس الأمر من هؤلاء المنافقين المفسدين أصحاب الصحائف السوداء في الدس والكيد وتقليب الأمور

له عليه الصلاة والسلام ولأنصاره. قال المفسرون: إنما عوتب ﷺ؛ لأنه كان اللائق به وهو سيد أولي العزم أن ينتظر صدور الأمر له بذلك، وألا يسارع إلى الإذن، ويتفحص عن كنه معاذيرهم حتى يتجلى الأمر ويتبين الصادق من الكاذب. ونحن نقول: ما كان اللائق إلا فعله صلوات الله وسلامه عليه تشريعًا للأمة واتقاء لشر هؤلاء المنافقين الدساسين، وما كان عليه أن ينتظر صدور الإذن له في مثل ذلك بعد أن فوض الأمر إليه ووكل إلى مشيئته. بل نقول فوق ذلك: لو أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بالتخلف والقعود بدون استئذان منهم ولا انتحال أعذار مع علمه بحقيقة أمرهم ومقدار الضرر الذي يلحق الجيش من خروجهم معه لما كان عليه في ذلك لائمة ولا يوجَّه إليه عتاب. وهل يلام القائد الحازم على تطهير الجيش من عناصر الشر والفساد ودعاة الهزيمة والتردد؟ لا والله، لا مؤاخذة ولا عتاب في هذه الآية الشريفة، ولا صدر من النبي ﷺ ما يستوجبه ويستدعيه، وإنما هي على حد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ (١١٦) مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (المائدة: ١١٦، ١١٧) والله تعالى يعلم أن عيسى عليه السلام لم يقل ذلك، وحاشاه أن يقوله، ولم يقصِّر في دعوة قومه إلى عبادة الله وحده والإخلاص له في السر والإعلان، وإنما أراد فقط تبكيت أولئك الأغرار

المأفونين الذين ادعوا ألوهيته ونسبوه إلى ما ليس له بحق، وتقريعهم بين يديه، وبيان استحقاقهم للخزي والعذاب الشديد. وكذلك الحال هنا لم يرد الله تعالى بقوله: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ معاتبة النبي ﷺ ولا إسناد شيء من الإهمال والتقصير إلى ذاته الكريمة، وإنما أراد ذم المخالفين المتخلفين وفضيحتهم بأنهم لم يصدقوا الرسول ﷺ فيما اعتلوا به من العلل وانتحلوه من الأعذار، وأنهم أصحاب كيد وإفساد، لا خير فيهم ولا مصلحة في خروجهم، وأنهم قد كانوا مصممين على التخلف مصرين على القعود بدليل أنهم لم يعدوا له العدة اللازمة، وقد كره الله انبعاثهم فثبطهم وقيل: اقعدوا مع القاعدين. ولئن كان سيدنا عيسى عليه السلام قد دافع عن نفسه أمام هذه المحكمة الإلهية وأجاب بقوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (المائدة: ١١٧)...إلخ، فإن لسيدنا محمد ﷺ أن يجيب بقوله: إنما أذنت لهم يارب؛ لأنك خولتني هذا الحق، وفوضته إليَّ ووكلته إلى مشيئتي، وأنت الذي لا يسلب ما أعطى ولا يسترد ما وهب. ومع ذلك فما قضيت إلا المصلحة، ولا فعلت إلا الصواب. ولكن كفى الله تعالى حبيبه مئونة هذه الإجابة بما افتتح به هذا الخطاب من كلمة العفو المنبئة عن كمال التعظيم والتوقير. ولقد شهد الله عز وجل له بالكمال وسداد الرأي، ووصفه بعظم الخلق، وأوجب على المؤمنين طاعته وتحكيمه فيما شجر بينهم، وألاَّ يجدوا في أنفسهم حرجًا من أحكامه وأقضيته، ويسلموا له تسليمًا حقيقيًّا ظاهرًا وباطنًا، ونفى أن يكون لمؤمن أو مؤمنة الخيرة من أمرهم إذا قضى هو أمرًا أو ارتأى رأيًا، وجعله أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ونهاهم أن يتقدموا بين يديه بشيء ما، أو يقطعوا

أمراً دونه، ما ذاك إلا ليقيم الأدلة ساطعة على كمال نزاهته وسداد رأيه وحسن تصرفه في الأمور كلها. ولكم دافع الله تعالى عنه في مواطن عديدة، وبرأه من نزغات الجنان وفلتات اللسان، ليشعرنا برفعة قدره وعظم منزلته، وأنه عروس المملكة الإلهية وأفضل الخلق على الإطلاق، الذي ما ضل وما غوى، وما ينطق عن الهوى. والمفسرون أنفسهم بعد أن قرروا أن الآية الكريمة قد نزلت له عتاباً ﷺ على الإذن المذكور قد اعترفوا بأن المصلحة كانت في ذلك كما صرحت به الآيات المذكورة آنفاً، ولهذا تحيروا واضطربوا وأخذوا يبدون الأسئلة والأجوبة للتوفيق بين أطراف الموضوع. ولهذا سلكنا ما سلكناه، وقد استبان منه أن تصدير الآية الكريمة بالعفو ليس المقصود منه الكناية عن المؤاخذة والعتاب، بل المقصود منه المبالغة في تعظيمه ﷺ، وإعلاء شأنه على ما هو الجاري في لسان العرب عند مخاطبة العظماء. يقولون: عفا الله عنك ما صنعت في أمري، ورضي الله تعالى عنك ما جوابك عن كلامي، ومن ذلك قول عليّ بن الجهم يخاطب المتوكل وقد أمر بنفيه:

عفا الله عنك ألا حرمة ... تجود بفضلك يابن الندى

ألم تر عبداً عدا طوره ... ومولى عفا ورشداً هدى

أقلني أقالك من لم يزل ... يقيك ويصرف عنك الردى

فهو كما قال بعضهم بمنزلة أصلحك الله وأعزك. هذا هو اللائق بمنصب النبوة الأسمى وحرمها الأحمى. جعلنا الله من المتظللين بظله في الدارين.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ صدق الله العظيم

[من سورة الرعد: ٣٨، ٣٩]

ورد إلينا خطاب بإمضاء حضرة المحترم الفاضل (شحاتة الشربيني بتفتيش مشروعات الشرق- بالمنصورة) يتلمس منا تفسير هاتين الآيتين على صفحات مجلة «الإسلام» الغراء رغبة في المنفعة العامة.

فنقول وبالله التوفيق:

الظاهر أن غرض السائل متعلق بالآية الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ فإننا الآن في شهر شعبان، وهو الموسم الذي يحتدم فيه الجدال، ويكثر فيه القيل والقال حول المحو والإثبات تجويزاً ومنعًا، وحول إحياء ليلة النصف من شهر شعبان والدعاء بدعائها المشهور استحسانًا وذمًّا، ولكم سمعنا وقرأنا في الصحف والمجلات الكثير من هذه المناقشات والمحاورات، التي يقام

سوقها في كل عام من غير موجب، ونقول من غير موجب؛ لأننا لا نرى في هذه المسائل ما يصلح محلاً للنزاع، أو يستدعي كل تلك التهويلات والتشنيعات الصارخة، والحال أن أمامنا من المنكرات الصريحة، والمفاسد الخطيرة، ما هو أولى بالعناية والاهتمام، ولكن ما الحيلة وقد ابتلانا الله تعالى بأناس لا هَمَّ لهم إلا التشويش على العامة، وتعكير صفوهم بالخوض في مثل هذه الأشياء التي ليست هي من الأصول المهمة، فلا فعلها يصادم قاعدة من القواعد الدينية، ولا تركها يهدم ركنًا من أركانه الأساسية.

فمثلاً هذا الدعاء المشهور في ليلة النصف من شعبان ما وجه الاعتراض عليه؟ وأي غضاضة فيه وهو منقول بأسانيد صحيحة عن صحابيين جليلين من أكابر أصحاب رسول الله ﷺ هما سيدنا عمر ابن الخطاب وسيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما - وكفى بهما حجة - كيف وقد قال رسول الله ﷺ: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»؟ وقال في شأن عمر وأبي بكر رضي الله عنهما: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر». وفي الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، عضوا عليها بالنواجذ» وعمر رضي الله عنه ثاني الخلفاء الراشدين- كما هو معلوم - وعن مسروق أنه قال: «انتهى علم أصحاب رسول الله ﷺ إلى ستة: عمر وعلي وعبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب، وأبي الدرداء وزيد بن ثابت» رضي الله عنهم أجمعين .

فالاعتراض على هذا الدعاء بعد ذلك مما لا قيمة له. ودعوى أن ذكر المحو والإثبات فيه يدل على نسبة الجهل أو البداء لله تعالى، دعوى لا دليل عليها، وبيان ذلك أن الله سبحانه وتعالى علم الأشياء كلها

إجمالاً وتفصيلاً، وكتب مقادير الخلق في اللوح المحفوظ، ما كان وما هو كائن وما سيكون إلى يوم القيامة على ما هي عليه من سعادة وشقاوة، وتوفيق وحرمان، وسعة رزق وتقتير فيه، وعزل وذل، وصحة ومرض...إلخ ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (الحديد: ٢٢) وكتب المبرم من ذلك مبرمًا، والمعلق معلقًا ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلاَّ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (فاطر: ١١).

والمبرم - وإن كان لا يقبل النقض بحال ولابد من قوعه - إلا أنه قد يحفه اللطف بسبب دعاء أو غيره، فيقع مقرونًا بالتخفيف في كيفه أو كميته، وعليه يحمل ما ورد.. اللهم إني لا أسألك رد القضاء، ولكن أسألك اللطف فيه: أي: لا أسألك رد القضاء المبرم؛ إذ لا يفيد في ذلك سؤال، ولا تنفع فيه شفاعة الشافعين، لاستحالة تخلفه، ولكن أسألك اللطف فيه بأن يقع مخففًا في كيفه أو كميته. ولا بأس أن يسمى هذا النوع مبرمًا بالنسبة لأصل وقوعه، معلقًا بالنسبة لكيف أو كمية الوقوع، وجاء في الحديث أيضًا: «إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل» ونفعه فيما نزل وهو المبرم لا معنى له إلا حصول التخفيف فيه، وأما نفعه فيما لم ينزل هو المعلق فظاهر.

وجاء أيضًا: «إن البلاء لينزل فيتلقاه الدعاء، فما يزالان يتعالجان إلى يوم القيامة» وأخرج الحاكم وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما، عنه ﷺ أنه قال: «لا ينفع الحذر من القدر، ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر» ومعنى هذا أن الحذر لا ينفع من القدر المبرم المحتوم، أي: لا ينجي منه ولا

يدفع وقوعه، ولكن الله تعالى يمحو منه أي: من صفته أو كميته ما يشاء، ويحتمل أن يكون المعنى لا ينفع الحذر من القدر المبرم، وإنما يمحو الله تعالى بالدعاء المعلق فقط.. والمعلق أي: المحدود بوقت أو المشروط بشرط إذا جاء وقته المحدود وتوفر شرطه المعلوم أظهره الله تعالى في عالم الوجود سواء كان تعليقه على دعاء أو صدقة أو صلة رحم أو غير ذلك. أخرج ابن مردويه وابن عساكر عن علي - كرم الله تعالى وجهه- أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت﴾ فقال له عليه الصلاة والسلام: «لأُقرنَّ عليك بتفسيرها، ولأقرنَّ عين أمتي بعدي بتفسيرها: الصدقة على وجهها، وبر الوالدين واصطناع المعروف يحول الشقاوة سعادة، ويزيد في العمر، ويقي مصارع السوء» وصح أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه: «وقني شر ما قضيت» أي: اجعل بيني وبين ذلك وقاية تحول دون وصوله إليَّ فلا يصيبني منه شيء.. ومما ينبغي أن يعلم أن التعليق إذا كان على سبب مخصوص، أو دعوة شخص معين، توقف حصول المعلق على ذلك بخصوصه. وأن هذا التعليق نفسه قد علمه الله تعالى وقضاه أزلاً وكتبه في اللوح المحفوظ ﴿وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها إلاَّ هو ويعلم ما في البرِّ والبحرِ وما تسقط من ورقة إلاَّ يعلمها ولا حبَّة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلاَّ في كتاب مبين﴾ (الأنعام: ٥٩).

إذا علمت ذلك أيها القارئ الكريم، وتفهمته جيداً، علمت أن التغيير والتبديل من شأنه تعالى، وأن المحو والإثبات من مقتضيات حكمته، وتعلقات قدرته، في كل وقت وحين ﴿كل يوم هو في شأن﴾ (الرحمن: ٢٩) شئون يبديها ولا يبتديها: أي: يظهرها ويوجدها ولا يأتنف

علمها وقضاءها؛ لأنها معلومة له تعالى ومقضية أزلاً ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ (القصص: ٦٨) ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: ٢٦). ولولا المحو والإثبات لما كان هناك داعٍ لإرسال الرسل عليهم السلام، وإنزال الكتب، ولا كنا مطالبين بتخلية أنفسنا عن الرذائل، وتحليتها بالفضائل، ولا كنا مأمورين بالتعالج والتداوي من الأمراض والأوبئة، ولا كان للتضرع والدعاء وطلب العفو والعافية من الله تعالى فائدة. وكل هذه اللوازم باطلة بطلانًا لا شبهة فيه ولا خفاء، فلا استحالة ولا محظور في المحو والإثبات، بل هما مما علمه الله تعالى وسبق به قضاؤه وتقديره، كما أشار إلى ذلك سيدنا عمر رضي الله عنه في احتجاجه على من قال له - حينما رجع بالصحابة إلى المدينة ولم يدخل الشام تحاشيًا للطاعون الذي كان به- أفراراً من القضاء ياأمير المؤمنين؟ فقال رضي الله عنه وما كان أسرع بديهته وأقوم حجته: نفر من القضاء إلى القضاء. يعني أن كلاً من الطاعون ورجوعنا بقضاء الله تعالى ضرورة أنه لا يقع في ملكه إلا ما أراده وقضاه، وإنما نفر من القضاء الأول وهو الطاعون امتثالاً لأمره تعالى بالفرار من مواقع البلاء.

ومن نفي المحو والإثبات عن علمه تعالى أو عن اللوح المحفوظ فإنما أراد نفي طرو[1] التغيير على ذات العلم القديم، لكون التغيير من سمات الحدوث. أو إزالة نفس الكتابة من اللوح المحفوظ وإثبات بدلها؛ إذ المكتوب في اللوح المحفوظ إن كان مبرمًا استحالت إزالته بالكلية، وإن

---

(١) طرو: بمعنى ابتداء.

كان محدوداً بوقت أو معلقًا على شرط، فإذا جاء الوقت وتوفر الشرط وظهر في الوجود غير الحالة الأولى المعلقة، فليس ثمة محو ولا إثبات أصلاً. ومثاله أن يكتب الإنسان على نفسه وثيقة بالتزام الإنفاق على شخص معين إلى وقت معين، فإذا جاء الوقت المذكور وأمسك عن الإنفاق عليه، فلا يقال إنه قد حصل في الوثيقة محو ولا إثبات، بل هذا هو نفس المكتوب فيها، ونظير ما قيل في اللوح المحفوظ يقال في صحف الملائكة؛ لأنها نسخة طبق الأصل منه، والقول بأنها قابلة للمحو دونه مما لا يظهر له وجه، وعلم الله تعالى ليس فيه تعليق بهذا المعنى، وإنما الذي فيه أحد الأمرين: المعلق عليه يحصل فيقع المعلق، أو لا يحصل فلا يقع، فعلى هذا إذا قال الداعي في ليلة النصف من شعبان أو غيرها: «اللهم إن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب - أي: في اللوح المحفوظ- شقيًا أو محرومًا أو مطرودًا أو مقترًا عليَّ في الرزق، فامح اللهم بفضلك شقاوتي وحرماني وطردي وإقتار رزقي، وأثبتني عندك في أم الكتاب سعيداً مرزوقًا موفقًا للخيرات». كان المعنى: اللهم إن كنت كتبتني عندك كتابة معلقة على سبب شقيًا أو محرومًا أو مطروداً...إلخ. فهأنذا واقف ببابك، ضارع إلى جنابك، طالب منك أن تمحو عني بفضلك، أي: أنجز ما سبق في علمك القديم، وسطرته في اللوح المحفوظ من محو، أي: إزالة وتبديل هذه الشقاوة، وذلك الحرمان المعلق، وأثبتني عندك في أم الكتاب سعيداً مرزوقًا، أي: أظهر سعادتي وسعة رزقي في عالم الوجود؛ لأدخل في رحمتك، وأتمتع بنعمتك، وأكون مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

فطلب المحو والإثبات هنا مرجعه إلى طلب إزالة المكروه وإثبات ضده، أي: إبرازه وإيجاده، لا إزالة نفس الكتابة من اللوح المحفوظ وإثبات بدلها كما بينا.

وكل دعاء في الحقيقة يقتضي المحو والإثبات بالمعنى المذكور، فإن المريض مثلاً إذا قال: «اللهم اشفني» فمعنى ذلك أنه طلب من الله تعالى أن يزيل عنه المرض ويثبت، أي يوجد له الشفاء بدلاً عنه، وقد كان ﷺ في أوقات الجدب يرفع يديه بالدعاء وهو فوق المنبر وما تكون في السماء قزعة وهي القطعة من الغيم، فما يضعها حتى يثور السحاب أمثال الجبال، فلا ينزل عن منبره حتى يتحادر المطر على لحيته ﷺ ، فإذا ما كثر المطر وخيف منه التلف ، رفع يديه بالدعاء ثانيًا، وقال: «اللهم حوالينا ولا علينا»، فما يشير بيده الشريفة إلى جهة السماء إلا انفرجت وتقشع عنها السحاب. ولاشك أن نزول المطر بدعوته ﷺ الأولى، وارتفاعه بدعوته الثانية مما سبق به القضاء وقدره العزيز العليم في الأزل. وليس شيء من ذلك مؤتنفًا، ومثله يقال في عامة الأسباب والمسببات.

بقيت شبهة أخرى أوردها بعضهم على ما جاء في آخر هذا الدعاء وهو: إلهي بالتجلي الأعظم في ليلة النصف من شهر شعبان المعظم التي يفرق فيها كل أمر حكيم ويبرم؛ بل تلك هي ليلة القدر. لكن أجاب بعض الفضلاء عن هذه الشبهة بأن انتساخ الأمور من اللوح المحفوظ، أي: نقلها في صحف الملائكة يكون في ليلة النصف من شعبان والفراغ منها، واستلام كل ملك من الملائكة ما يختص به يقع في ليلة القدر. وأجيب بغير ذلك أيضًا. هذا ما يتعلق بموضوع الدعاء المذكور.

وأما أصل فضيلة هذه الليلة، ليلة النصف من شعبان وندب إحيائها بأنواع العبادة والذكر فلا معنى للتوقف فيه، أو القول بأنه من البدع المذمومة في الدين بعدما رواه البيهقي وقال: مرسل جيد عن عائشة رضي الله عنها قالت: قام رسول الله ﷺ من الليل فصلى فأطال السجود حتى ظننت أنه قد قبض، فلما رأيت ذلك قمت حتى حركت إبهامه فتحرك؛ فرجعت فسمعته يقول في سجوده: «أعوذ بعفوك من عقابك، وأعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بك منك إليك، لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» قال: ياعائشة أو ياحميراء، أظننت أن النبي ﷺ قد خاس بك أي: غدرك؟ قلت: لا والله يارسول الله، ولكنني ظننت أنك قبضت لطول سجودك، فقال: أتدري (هكذا فيما وقفنا عليه، والموافق للقواعد العربية أتدرين) أي ليلة هذه؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: هذه ليلة النصف من شعبان يتجلى الله فيها على عباده، فيغفر للمستغفرين، ويرحم المسترحمين، ويؤخر أهل الحقد كما هم! وروى ابن ماجه عن عليّ- كرَّم الله وجهه - عنه ﷺ: «إذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها، وصوموا يومها، فإن الله تبارك وتعالى ينزل فيها لغروب الشمس إلى السماء الدنيا فيقول: ألا من مستغفر فأغفر له؟ ألا من مسترزق فأرزقه؟ ألا من مبتلى فأعافيه؟ ألا كذا ألا كذا حتى يطلع الفجر». وهذا الحديث وإن كان ضعيفًا في اصطلاح المحدثين، إلا أنه يعمل به في فضائل الأعمال، كما هو مقرر في محله.

والأفضل في إحياء هذه الليلة أن يجتمع المسلمون عليه أولاً: لعموم النصوص الواردة في طلب الاجتماع على العبادة والذكر، والحث

على حضور مجالسه مع كون الوارد في هذه الليلة غير مقيد بالانفردا. وثانيًا: لما انتاب الناس اليوم من الكسل وفتور الهمم وقلة الرغبة في الخير بحيث إذا انفرد الواحد منهم عن إخوانه يفتر عن العبادة أو يتركها بالكلية، وقد قال الإمام البرزلي: كما تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور. كذلك تحدث لهم مرغبات بقدر ما أحدثوا من الفتور. وقياس حال الناس اليوم على حال السلف الصالح قياس مع ألف فارق لا مع فارق واحد. وقد قالوا: يجب على العالم أن يكون عارفًا بزمانه. والمتأمل في حالنا اليوم يرى أن أغلب أعمالنا قد أصبح صوراً ظاهرة، وأشباحًا قائمة، وحركات تشبه حركات النائم لاستيلاء الغفلة على أكثر القلوب، وتراكم أدران الشهوات والذنوب، فما أشد احتياجنا إلى الاجتماع والمشاركة والتعاون، عسى أن تستيقظ هذه القلوب من غفلتها وتتنبه من سكرتها. فإن المشي مع القافلة أدعى إلى النشاط، وأحث على السير، وأقرب إلى بلوغ المقصود. وإذا لم يعرف ذلك أولئك المتصدرون للنهي والإنكار على هذه الاجتماعات الخيرية وأمثالها فقد نقصتهم معرفته والتفطن له، وإن كانوا يعرفونه ولا يقيمون له وزنًا فالمصيبة أعظم والبلية أشد.

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

وأما تعليل كراهة الإحياء جماعة بسدّ الذريعة، وخشية اعتقاد الفرضية فليس بشيء في نظرنا، فإن الفرائض الدينية قد تقررت وعرفها الخاص والعام والصغير والكبير على السواء، وتميزت عن غيرها عند الجميع حتى لم يعد خافيًا على أحد أن ما فرضه الله تعالى على عباده من